ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Prof. Dr. Walid Salim Mohammed
Mosul University, College of Political Science

Assist Prof. Mohammed Saleh Shteeb
Mosul University, College of Political Science

Corresponding author E-mail:
drwaleedsalim@uomosul.edu.iq

Keywords:
Political elite
Function
Role
Power

ARTICLE INFO
Article history:
Received:
21 April 2025
Received in revised form:
4 May 2025
Accepted:
26 June 2025
Final Proofreading:
Available online:
28 June 2025
E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

The Iraqi Political Elite: Intersections of Role and Function

ABSTRACT:

The research discusses the extent of the ability of the Iraqi political elite to achieve a balance between achieving the public good and preserving its own interests, and the extent of its awareness of its basic function and its complex, intertwined roles. Awareness and understanding of the function leads to the non-intersecting roles, and conversely, roles intersect if the elite is not aware and conscious of its function. Therefore, the problem of the study focused on the question: To what extent can the political elite exceed its relative size, as it is charged by society with managing its affairs in a logical manner that preserves its rights and achieves its goals?

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

النخبة السياسـية العراقية: تقاطعات الدور والوظيفة

أ.د. وليد سالم محمد / جامِعة الموصل / كُلية العلوم السياسية / الموصل– العِراق
أ.م. محمد صالح شطيب / جامِعة الموصل / كُلية العلوم السياسية / الموصل– العِراق

الملخص

يناقش البحث مدى قدرة النخبة السياسية العراقية على تحقيق التوازن بين تحقيق الصالح العام والحفاظ على مصالحها الخاصة، ومدى ادراكها لوظيفتها الأساسية وأدوارها المعقدة المتشابكة، إذ أن وعي وادراك الوظيفة يؤدي

الى عدم تقاطع الأدوار وبالعكس تتقاطع الأدوار إذا لم تكن واعية ومدركة لوظيفتها، لذلك ركزت إشكالية الدراسة على التساؤل الى أي مدى يمكن للنخبة السياسية أن تتجاوز حجمها النسبي بوصفها مكلفة من المجتمع بإدارة شؤونه بشكل منطقي يحفظ حقوقه ويحقق أهدافه؟.

الكلِمات المفتاحية: النخبة السياسية، الوظيفة، الدور، السلطة

المُقدِمة

منطقيا لا يمكن لأي مجتمع أن يُحكم وتدار شؤونه من جميع أعضائه إذ لابد أن تتولى مجموعة صغيرة حكم المجتمع وإدارة شؤونه نيابة عن مجموع أعضائه؛ فالنخبة السياسية مجموعة سياسية صغيرة تتميز عن بقية المجتمع بخصائص ومهارات وكفاءات تؤهلها لتولي مسؤولية إدارة المجتمع.

وإذا كانت النخبة السياسية مدركة لطبيعة وظيفتها والأدوار التي تستلزمها لتحقيق أهداف الوظيفة؛ ينعكس ذلك على درجة تماسكها وعلى قدراتها ومن ثم يؤثر في أدائها السياسي؛ إذ إن درجة وعمق إدراك الوظيفة ينعكس على نوع وطبيعة الأدوار التي تؤديها، والأخيرة تنعكس على فاعلية أداء النظام السياسي وكلما كانت فاعليه النظام السياسي في إصدار استجابات متسارعة لحاجات ومطالب المجتمع عالية ينعكس ذلك على درجة شرعيته السياسية ومن ثم على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة والمجتمع.

والعكس إذا لم تدرك النخبة السياسية طبيعة وظيفتها، إذ يتراجع نوع وطبيعة الأداء مما يؤثر في شرعيتها السياسية التي تكون في موضع تساؤل من المجتمع نتيجة تقاطعات الأدوار وتصادمها بسبب عدم فهم وإدراك طبيعة الوظيفة؛ مما يزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تضطر معه النخبة إلى فرضه بالقوة وهو ما يفضي إلى مزيد من تقاطعات الأدوار ومزيد من الانقسام والانهيار الاجتماعي والسياسي.

وبقدر تعلق الأمر بالنخبة السياسية العراقية فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، اضطلعت النخبة السياسية بدور محوري في تشكيل بنية الدولة وتوجيه مساراتها السياسية، ومع تطور السياقات التاريخية والسياسية، لم تعد النخبة تختزل في كونها طبقة حاكمة تقليدية، بل تحولت إلى شبكة معقدة من المصالح، تتداخل فيها الأدوار السياسية مع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، وقد أسهم هذا التداخل في إنتاج أنماط من الانقسام المجتمعي وإضعاف جهود بناء الدولة الوطنية.

وهنا يبرز تساؤل جوهري يشكل المحور الأساس للإشكالية التي دار عليها البحث؛ وهو إلى أي مدى يمكن للنخبة السياسية (بما تمتلكه من قوة نسبية) أن تتجاوز حجمها النسبي بوصفها مكلفة من المجتمع بإدارة شؤونه بشكل منطقي يحفظ حقوقه ويحقق أهدافه؟.

في حين تمثلت فرضية البحث في فكرة مؤداها كلما كانت النخبة مدركة لحقيقة وظيفتها؛ كانت مدركة لطبيعة ونوع أدورها وهذا ينعكس على طبيعة أدائها ومن ثم يحدد إلى درجة كبيرة طبيعة ونوع السلطة السياسية وطبيعة ونوع العلاقة بين السلطة والمجتمع.

ولتحليل ما جاء في الفرضية والإشكالية تم تقسيم البحث على أربعة محاور وكالأتي:

المحور الأول: الإطار النظري لدراسة النخبة السياسية.

المحور الثاني: النخبة السياسية العراقية في العهد الملكي.

المحور الثالث: النخبة السياسية العراقية في العهد الجمهوري .

المحور الرابع: النخبة السياسية في العهد الجمهوري بعد ٢٠٠٣ .

المحور الأول: الإطار النظري لدراسة النخبة السياسية

برزت النخبة والنخبة السياسية تحديداً في الواقع والممارسة منذ أن ظهرت الجماعات الاجتماعية الكبيرة وقبل أن تُبان أو تُعرف في التنظيم السياسي، إذ إنه على الرغم من أن معظم التجمعات الكبيرة تستند إلى أساس من التفاهمات الاجتماعية والثقافية إلاّ أنه في كثير من الأحيان تبدو هذه التفاهمات ذات أطر فضفاضة؛ فالرضا الذي يسعى إليه الأعضاء قد يتعارض نسبيا مع الرضا الذي يسعى إليه أعضاء آخرون: فمثلا المطالب التي يعدها بعض الأفراد مشروعة لهم ولأصدقائهم وحلفائهم من الناحية الاجتماعية والاعتبارية والقيمية قد لا تكون شرعية في نظر أعضاء آخرين، الأمر الذي تبدو معه المصالح الراسخة والمشتركة بين الجماعات الاجتماعية الكبيرة ضئيلة أو محدودة نسبياً[١].

وهو ما يعزز الحاجة إلى وجود قيادة عليا (نخبة سياسية) تقوم على أمر الجماعة والمجتمع بالتنظيم وتحقيق التوازن والاستقرار، إذ جوهريا لا يمكن للجماعة الاجتماعية أن تمارس جميعها عملية الحكم؛ ولا يمكن لأي فرد مهما كان مستبداً أن يمارس عملية الحكم لوحده، فلا بد من وجود مجموعة صغيرة ذات ترتيب هرمي تمارس عملية حكم المجتمع وفق مراكز وأدوار ومسؤوليات وصلاحيات محددة وهو ما يعزز مقولة أن "النخبة مجموعة صغيرة مالكة للقوة والنفوذ والمؤهلات والامتيازات"[٢].

وبذلك فهي "ترتبط بتوزيع وممارسة القوة والنفوذ في هياكل القيادة والسلطة"[٣] وفقا للمراكز والأدوار وتراتبية المسؤوليات والصلاحيات.

من زاوية ثانية فإن وجود أو عدم وجود مؤسسات سياسية مستقرة هو أحد الاختلافات الرئيسة بين الأنظمة السياسية التي تفسر بناءً على الاختلافات بين النخب فإن اختلاف نوع النخبة السياسية من حيث كونها

ديمقراطية أو غير ديمقراطية يحدد بشكل كبير مدى استقرار أو عدم استقرار المؤسسات السياسية للنظام السياسي.

فكلما كانت السلطة السياسية مأسسة كانت النخبة السياسية على درجة عالية من الوعي السياسي والانفتاح على المجتمع؛ وكذا كانت المؤسسات السياسية مستقرة ومن ثم مجتمع مستقر كما هو الحال في الولايات المتحدة وهولندا والسويد وسويسرا وبريطانيا وغيرها من الدول ذات الديمقراطيات الراسخة، أما إذا كانت النخبة لا تمتلك الوعي السياسي الكافي وغير منفتحة على المجتمع كانت المؤسسات السياسية غير مستقرة مما يؤثر بدوره على الاستقرار الاجتماعي، لذا هنا يبرز الحكم الشخصي بوسائل القسر الرئيسة مثل قوات الأمن والجيش والشرطة، إذ يُنظر للسلطة في اطار هذا النوع من النخب على أن السلطة ملك شخصي ترتبط بشخص الحاكم أو الرئيس الأعلى في هرم السلطة، فكلما تمت السيطرة على وسائل القسر الرئيسة؛ تمكن المهيمن على السلطة بالتحكم ليس بالمؤسسات السياسية والمجتمع فحسب بل حتى بالنخبة التي تعاونه على السيطرة، والأمثلة على ذلك كثيرة وحاضرة على مر التاريخ في جميع أنظمة الحكم المستبدة التي لا مجال لذكرها.

وقد يحدث في المجتمعات غير المستقرة أن تكون النخبة السياسية متأرجحة في مساقاتها ومساراتها نتيجة انقساماتها الداخلية تارة وانقساماتها الفكرية تارة ثانية وانقساماتها الاجتماعية تارة ثالثة، وبدلا من أن تكون النخبة مستقرة تكون متأرجحة بل متناثرة في توجهاتها فتارة تكون هناك نخبة ديمقراطية ومنفتحة على المجتمع وتارة تكون هناك نخبة مستبدة ومنغلقة على نفسها وهو ما شهدته كثير من دول أمريكا اللاتينية فضلا عن أسبانيا والبرتغال وإيطاليا وألمانيا خلال القرنين المنصرمين(٤).

من جهة أخرى قد تكون النخب متحدة إما نتيجة الإيديولوجيا وإما نتيجة اتفاق المصالح وتتسم النخبة الموحدة نتيجة الإيديولوجيا بأنها تسعى دائماً لتشكيل صورة للقيادة الموحدة والمتجانسة من خلال التعبير عن الاتفاق حول السياسات العامة؛ وهنا يبرز دور القيادة داخل هذه النخبة التي تتمكن من إجبار أعضاء النخبة على تنسيق وتوحيد توجهاتهم حول السياسة العامة، أما إذا كانت النخبة موحدة نتيجة لاتفاق المصالح فإنها تتسم بالحرص على عدم اتخاذ مواقف متباينة إلى درجة تُعرض مصالحها للخطر ومن ثم تجتهد في أن يبقى الوضع العام تحت السيطرة، وعلى الرغم من أن الاتحاد في النوع الأول يحدث نتيجة الإجبار والقوة فإن الاتحاد في النوع الثاني يحدث نتيجة الوعي بضرورة تحقيق المصالح والحفاظ عليها عبر الاتفاقات والتنازلات بما يضمن تحقيق مصالح الجميع دون خسائر طائلة، وهذا الاتفاق في المصالح بين النخبة يحدث حين تكون مجتمعات تلك النخبة على درجة مرتفعة نسبياً من التنمية الاجتماعية والاقتصادية(٥).

ومن أهم الرواد الذين تناولوا موضوع النخبة بالتحليل والتنظير هم كل من فلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) وغيتانو موسكا (Gaetano Mosca) وروبرت ميشلز (Robert Michels)، وكانت ومازالت طروحاتهم في موضوع النخبة تخضع للتحليل والمناقشة والنقد والاعتراض لذا سنعرج على هذه الطروحات من نواحي محددة تتمثل بحتمية وجود النخبة وتميزها وانقسامها واستمراريتها؛ فيما يأتي:

أولاً: فلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto)

يعتقد باريتو أن النخبة تمتلك مميزات وقدرات تميزها عن المجتمع المنقسم بدورة الى فئتين حاكمة ومحكومة لذا سنتناول اطروحته فيما يأتي:

- من حيث حتمية النخبة: وفقا لباريتو فإن النخبة هي مجموعة سياسية صغيرة من الأشخاص ذوي صفات ذاتية متميزة تؤهلها لحكم المجتمع[٦]، وهو بذلك يعتقد أن النخبة حتمية الوجود، وأنه لا يوجد مجتمع يخلو من وجود هذه الجماعة السياسية الصغيرة التي تمسك بزمام الحكم بقوة[٧]، وبموجب ذلك قسم باريتو المجتمع على فئتين فئة صغيرة حاكمة وفئة كبيرة محكومة.
- من حيث تميز النخبة: نطلق باريتو في تحليله للنخبة من منطلق سايكولوجي إذ يعتقد أن النخبة تتميز بأنها تتكون من الأفراد الأكثر موهبة واستحقاق وتمتلك القوة والثروة[٨]، وتتميز بخصائص سيكولوجية تمكنها من فرض سيطرتها وهيمنتها على المجتمع؛ لذلك تتربع على قمة هرم السلطة فيه؛ وتتأرجح تلك الخصائص بين مجموعتين تتمثل الأولى بـ(خصائص التأمل والتفكير) وتتمثل الثانية بـ(خصائص البقاء والنظام والاستمرار)؛ وعلى أساس تلك المجاميع يتحدد شكل الحكم وطبيعة السلطة الممارسة له، إذ بموجب خصائص المجموعة الأولى (التأمل والتفكير) تمارس النخبة الحكم عن طريق الإقناع والترغيب عبر الاستلاب الأيديولوجي للجماهير (التحشيد أو التعبئة الجماهيرية والدعاية السياسية)، ولكن حين تهيمن خصائص البقاء والنظام فإن النخبة تمارس سلطتها عبر القمع والاستبداد[٩].
- من حيث انقسام النخبة: يعتقد باريتو أن ""معيار النجاح الذي يؤديه الفاعلون الاجتماعيون في مختلف مستويات نشاطاتهم من منطلق مزاياهم السيكيولوجية"" هو الذي يؤهلهم ليكونوا نخبة، ومن ثم فإنه كلما ارتفع مستوى الأداء قياسا إلى ارتفاع مستوى المهارات والمميزات كان الفرد ضمن النخبة، وبذلك فإن النخبة تختلف من حيث القدرات والمؤهلات؛ وتبعا لهذا الاختلاف تنقسم النخبة على نخبة حاكمة وغير حاكمة[١٠].
- من حيث استمرارية النخبة (دورة النخبة): يعلل باريتو دورة النخب بالتحولات التي تطال الخصائص السيكيولوجية لأعضاء النخبة، إذ إن فقدان النخبة لخصائص التأمل والتفكير أو لخصائص النظام

والبقاء يؤدي إلى فساد النخبة وسقوطها ومن ثم صعود نخبة جديدة، إذ يفرز المجتمع على مدار حقبه الزمنية نخباً تعبر عن المصالح المهيمنة والغالبة في المجتمع، وباريتو في ذلك لا يتورع عن إسناد ظهور النخبة الجديدة إلى عوامل القوة التي طالما استخدمتها النخبة للحفاظ على تفوقها وعلى مواقعها المتقدمة في الاستحواذ على السلطة(١١).

ومن ثم فإن التحولات والمتغيرات الاجتماعية تسهم حسب باريتو في ظهور نخباً بديلة للنخبة الحاكمة والتي شبهها بدورة الأسود والثعالب فتارة تحكم المجتمع نخبة قوية (الأسود) وتارة أخرى تحكم المجتمع نخبة مراوغة ماكرة(الثعالب) بحسب التحولات والمتغيرات التي تطال المجتمع والدولة(١٢).

يتضح من تحليل باريتو أن **دور** النخبة السياسية يكمن في ممارسة السلطة من خلال اليات الإقناع أو القمع، مستندة إلى الخصائص النفسية والاجتماعية التي تميزها باعتبارها القمة الهرمية للسلطة، أما **وظيفة** هذه النخبة فتتمثل في الحفاظ على استقرار النظام السياسي عبر التحكم بمفاصل الحكم وتجديد نفسها بشكل دوري من خلال استبدال النخب، بما يضمن استمرار بقاء النظام وتحقيق توازنه.

ثانيا: غيتانو موسكا (Gaetano Mosca): على الرغم من أن أطروحة موسكا في النخبة سارت في نفس المساق الذي سارت فيه أطروحة باريتو إلاّ أنها حملت بعض الاختلافات عما جاء به باريتو وهي:

- **من حيث حتمية النخبة:** على خلاف باريتو الذي انطلق من منطلق سايكولوجي في تحليله للنخبة فإن موسكا انطلق من منطلق تنظيمي؛ ويرى أن المجتمع ينقسم على فئة حاكمة وهي أقلية تمتاز بدقة تنظيمها وقوة تماسكها مقابل فئة محكومة وهي أكثرية غير منظمة تمتاز بضعف تنظيمها وهشاشة تماسكها(١٣)، ويعتقد أن تكوين النخبة يتحدد بدقة من خلال البنية المجتمعية(١٤).
- **من حيث تميز النخبة:** يعتقد موسكا أن معيار نجاح النخبة هو قدرتها التنظيمية؛ فالنخبة أقلية منظمة تعرف ما تريد مقابل كثرة غير منظمة لا تعرف ما تريد، ومن ثم فإن النخبة استنادا إلى قدراتها التنظيمية ووحدة أهدافها ومبادئها وقوة تلاحمها وتماسكها تستطيع أن تحقق ما تعجز عنه الغالبية على الرغم من كثرة عددها وذلك لضعف قدراتها التنظيمية وهشاشة تماسكها وتلاحمها، ومن ثم ينتهي موسكا إلى أنه كلما توسع وكبر حجم المجتمع السياسي انخفضت نسبة الأقلية الحاكمة (النخبة السياسية) قياسا بالأغلبية المحكومة ومن ثم تضعف قدرة الأخيرة على القيام بأي فعل معادي للأولى(١٥).
- **من حيث انقسام النخبة:** يعتقد موسكا ان ضعف القدرات التنظيمية للجماهير وعدم قدرتها على فهم المعادلة السياسية السليمة مقابل أقلية تفهم صيغة التعامل السياسي(النخبة)، يؤدي بمرور الزمن إلى أن النخبة التي انتخبها الشعب وعينها لتمثيل مصالحه وتحقيق الصالح العام؛ ستتحول الى طبقة من

السادة التي تسبغ مصالحها الخاصة على الصالح العام، مما يتيح لها السيطرة والهيمنة على المجتمع بفضل قدرتها وقوة تماسكها وتنظيمها وخصائصها الفكرية والمادية التي تميزها عن بقية المجتمع(١٦)، وبذلك تتحول بحسب موسكا الطبقة السياسية التي تمثل النخبة إلى فئتين: فئة بيدها الحكم وفئة تعينها على إدارة الحكم؛ وبهذا فإن موسكا يقسم النخبة الحاكمة على نخبة حاكمة تساندها نخب فرعية غير حاكمة تتكون من التكنوقراط وكبار موظفي الجهاز البيروقراطي(١٧)، مهمتها تحقيق التواصل بين الجماهير والنخبة السياسية(١٨).

- **من حيث استمرارية النخبة:** يعتقد موسكا أن استقرار النخبة يتأتى من قدرتها على فهم الصيغة السياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع مما يمكنها من تحقيق تفاهم حول المصالح المشتركة لأعضائها وهو ما يعزز وحدتها وتماسكها(١٩)، ولتعزيز قدراتها وبقائها في السلطة والحيلولة دون سقوطها تلجأ النخبة الحاكمة إلى كسب رضى المجتمع وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن الاجتماعي وهو ما يعني أنه على الرغم مما تمتلكه الأقلية من قدرات تنظيمية وقوة تماسك وهيمنة على المجتمع إلا انها تلجأ دائماً للحصول على الشرعية السياسية عبر قبول الجماهير بها وبسياساتها(٢٠).

يتضح من تصور موسكا أن **دور** النخبة السياسية يتمثل في قيادة المجتمع استناداً إلى تفوقها التنظيمي وتماسكها الداخلي، في مقابل أغلبية غير منظمة تفتقر إلى القدرة على ممارسة الحكم، أما **وظيفتها**، فتتمثل في الحفاظ على استقرار النظام السياسي من خلال التحكم بمفاصل السلطة، وتحقيق التوازن الاجتماعي عبر بناء الشرعية والتواصل المستمر مع الجماهير.

ثالثا–روبرت ميشلز (Robert Michels) : لم يكن ميشلز في أطروحته للنخبة بعيداً عن سابقية وكما يأتي:

- من حيث الحتمية: على خطى موسكا سار ميشلز فاستند أيضا في تحليلاته إلى الإطار التنظيمي إذ إن وجود النخبة مسألة حتمية، فتعقد الأعمال الإدارية وضرورات تقسيم العمل وسرعة اتخاذ القرار فضلا عن التخصصات العلمية والفنية كلها قادت إلى تركز السلطة أو القوة بيد مجموعة صغيرة من القادة المنظمين والإداريين(٢١).
- من حيث التميز: يعتقد ميشلز أن السلطة والهيمنة تتركز بيد مجموعة صغيرة من " القادة المنظمين والإداريين" وذلك لما يتمتعون به من صفات ذاتية واستثنائية تعزز سلطتهم داخل التنظيم لذلك تهيمن هذه الفئة على السلطة وحكم المجتمع، وبموجب ذلك أضحت النخبة ضرورة إجتماعية حتمية من أجل استمرارية الوجود الاجتماعي السياسي، لذلك يعتقد ميشلز أنه حتى لو كان الوجود السياسي المتمثل بالدولة والأحزاب السياسية والإدارة السياسية قائماً على أساس المساواة والتشاركية فإنها مع الوقت

تتحول إلى اقلية متحكمة في مقدرات الدولة والمجتمع على حد سواء وهو ما يسميه بالاوليغارشية الحديدية[٢٢].

- من حيث الاستمرارية: يعتقد ميشلز أنه بفضل ما تمتلكه النخبة من قوة ودهاء سياسي تتمكن من البقاء والاستمرار عبر استخدام دهائها السياسي بوسائل تبدو ظاهريا أنها نخبة ديمقراطية ولكن في حقيقتها هي نخبة أوليغارشية من حيث الجوهر والبنية[٢٣]، إذ تعمل بفضل قدراتها على الثبات والبقاء (من خلال قانون الاوليغارشية) على دوران النخبة التدريجي عبر استيعاب واحتواء الافراد من خارج النخبة وادخالهم الى دائرتها(إخراج العناصر الضعيفة وإضافة عناصر قوية) حفاظاً على وجودها ووحدتها ومنعا لتشكيل نخبة مضادة لها[٢٤].

لذلك يعتقد ميشلز ان الديمقراطية مجرد وهم، لأن الأحزاب السياسية التي تدعيها وحتى تلك التي تنادي بالاشتراكية لا يمكن أن تكون ديمقراطية من حيث الجوهر إذ إنها تعمل على تحويل نفسها إلى أقلية بيروقراطية متحكمة[٢٥].

يتضح من تصور ميشلز أن **دور** النخبة السياسية يقوم على احتكار السلطة داخل التنظيمات بفعل تفوقها الإداري والتنظيمي، ما يمنحها القدرة على قيادة المجتمع. أما **وظيفتها**، فتتمثل في الحفاظ على هيمنتها واستمراريتها من خلال قانون الأوليغارشية الحديدية، عبر إعادة إنتاج ذاتها واحتواء النخب الصاعدة.

عموماً تبرز النخبة السياسية بوصفها فاعل رئيس يتولى مهمة صياغة وتوجيه مسارات الدولة والنظام السياسي، إلا أنها في الوقت نفسه تواجه تحديات واشكاليات معقدة تتمثل بقدرتها على أداء وظيفتها الأساسية دون الاخلال بأدوارها المتشابكة، ومن ثم قدرتها على تحقيق التوازن بين تحقيق الصالح العام والحفاظ على مصالحها الخاصة.

المحور الثاني: النخبة السياسية العراقية في العهد الملكي

كان من تداعيات الحرب العالمية الأولى احتلال بريطانيا العراق وحكمته حكماً عسكرياً مباشرا، إلا أن قيام ثورة العشرين عام ١٩٢٠ فتح الباب على مصراعيه أمام البريطانيين للتفكير بضرورة أن تقبع بريطانيا في الفناء الخلفي للعراق وترك الواجهة الأمامية لحكومة محلية تعمل تحت اشرافها لإدارة وحماية مصالحها في العراق، فكان تأسيس الدولة العراقية وتنصيب الملك فيصل بن الشريف حسين(شريف مكة) ملكاً عليها، وفي رحم هذا التأسيس تشكلت الملامح الأولى للنخبة السياسية التي كونت النسخة الأولى للنخبة السياسية العراقية، وتشكلت بالأساس من نخبة من الضباط الشريفيين الذين كانوا مع الملك فيصل ومن بعض الملاك وشيوخ العشائر، ولتحليل وظيفة وأدوار هذه النخبة كان تقسيم هذا المحور إلى ما يأتي:

أولاً: طبيعة النخبة السياسية العراقية في العهد الملكي

ثانيا: تقاطعات الوظيفة والدور للنخبة السياسية العراقية في العهد الملكي

أولاً: طبيعة النخبة السياسية العراقية في العهد الملكي

عند تأسيس الدولة العراقية كانت المهمة الأساسية للملك فيصل بناء دولة من مجموع ثلاث ولايات (الموصل وبغداد والبصرة) كانت حتى الأمس القريب خاضعة للحكم العثماني، وكان الأُس الأول لهذه الدولة هي تكوين مجتمع مندمج يدين بالولاء والانتماء لهذه الدولة الفتية ولنظامها السياسي، وهي مهمة تستوجب لتحقيقها استحصال الشرعية السياسية للسلطة في نظر المجتمع، وهي مهمة تفترض مسبقاً وجود مساحة كافية من الثقة والتعاون بين أعضاء النخبة التي ستقود بناء الدولة ومن ثم نقل جسور الثقة من إطار العلاقة البينة إلى اطار العلاقة بين السلطة والمجتمع عبر هذه النخبة، فكان من الطبيعي أن يعتمد الملك فيصل على من يثق فيهم من الضباط الشريفيين الذين قاتلوا معه ولحسابهِ إبان الثورة العربية عام ١٩١٦؛ والذين وقفوا إلى جانبه في مواجهة المخاطر والعقبات التي اعترضت مهمة بناء الدولة العراقية أمثال نوري السعيد وجعفر العسكري وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي وياسين الهاشمي وغيرهم[٢٦]، لذلك اقتصرت صورة النخبة السياسية في مراحلها الأولى على هذا الطيف العسكري السياسي- الاجتماعي[٢٧] ، لاسيما أن نشأة الدولة الفتية أعترضها مقاطعة مجتمعية في وسط وجنوب العراق على أثر الفتوى الدينية التي أطلقها المرجع الديني مهدي الخالصي ""بتحريم الدخول بالوظائف الحكومية"" [٢٨]، فضلاً عن تخوف الكورد من نشأتها حفاظاً على آمالهم المعقودة على الوعود البريطانية باستقلالهم القومي.

من ناحية ثانية حرصت السياسة البريطانية على استغلال تموضعات القبيلة في المجتمع العراقي عبر السيطرة على زعماء العشائر والقبائل، فعمدت الى محاولات ضمان ولاء بعض الزعمات القبلية وقبائلهم لها مقابل تقوية مركزهم داخل مؤسسة السلطة، ومن ثم تقوية مركز زعيم القبيلة داخل مؤسسة القبيلة ذاتها؛ وما استتبعه ذلك من تحويل المُلكية المشاعية للقبيلة إلى مُلكية خاصة لشيخ القبيلة (الذي تحول إلى مُلاك مرتبط بمصالح اقتصادية وسياسية بالتاج العراقي وبالوجود البريطاني) من ناحية أخرى، وما عناه ذلك من زيادة قوة الزعيم القبلي تجاه منافسيه داخل قبيلته وتجاه منافسيه من القبائل الأخرى[٢٩]. وبذلك نجحت بريطانيا من السيطرة النسبية على المجتمع العراقي كما نجحت بالسيطرة والتحكم بتموضعات القوة والنفوذ داخل المجال السياسي للدولة العراقية الفتية.

وعند تحليل مصادر القوة للنخبة السياسية في العهد الملكي نجد أنها تنوعت، فبينما كان العرش يستمد قوته من الإرث المعنوي للملك، فضلا عن الدعم والمساندة التي يقدمها الإنكليز له، نجد أن الضباط الشريفيين

يستمدون قوتهم بالأساس من دعم وتأييد الإنكليز لهم لاسيما في المراحل الأولى من عمر الدولة؛ كم يستمدونها من قدرتهم وكفاءتهم الذاتية فضلاً عن امتلاكهم أكثر من مصدر من مصادر القوة لاسيما قدرتهم على استخدام وسائل العنف أو التهديد به، وروابط المصاهرة والفئوية وغيرها من المصادر مما أسهم بدوره في أن ترتبط أيديولوجية الجيش فيما بعد بالأشخاص وليس بالمبادئ[٣٠].

وكانت النخبة السياسية عموماً تشترك في بعض مصادر القوة التي تباينت بين روابط القرابة والمصاهرة والمكانة الاجتماعية مروراً بالكفاءة والخبرة والروابط العصبوية والفئوية وانتهاءً بالدعم البريطاني [٣١]؛ فمثلاً استمد نوري السعيد مصادر قوته من الخبرة والحنكة السياسية ومقوماته الشخصية والعلاقات البينية والتنظيمية والحزبية وكفاءته العسكرية وعلاقات المصاهرة والدعم البريطاني، في حين استمد رشيد عالي الكيلاني مصادر قوته من الإرث المعنوي للمكانة الدينية لأسرته وكفاءته الشخصية والتنظيم الحزبي والجيش؛ بينما استمد توفيق السويدي عناصر قوته من المكانة الاجتماعية والارث المهني (ضابط احتياط في الجيش العثماني) والكفاءة العلمية وعلاقات المصاهرة[٣٢] وهكذا، وكانت كل عناصر النخبة تحاول الإفادة من مصادر القوة بشكل أو آخر؛ إلا أن هذه المصادر كانت تخضع من حيث المرونة والثبات وفاعلية التأثير ودرجة الأولوية إلى طبيعة تطور المجتمع ودرجة نضج المؤسسات الدستورية؛ فضلاً عن أن بعض المصادر منها له قوة تأثير تتوقف على طبيعة الوضع السائد في المجتمع، إذ إن هناك مصادر قوة مستقرة نسبياً بصرف النظر عن أوضاع العلاقات الاجتماعية، فالثروة مثلاً شكلت مصدراً للقوة وإن كان صاحبها خارج السلطة السياسية، لذلك التباين في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع يسير بخطٍ متوازٍ مع التباين في تسلسل مستويات السلطة[٣٣].

ومن زاوية أخرى فإن نطاق النخبة يتحدد من نطاق واقع العلاقات البينية داخلها والتي تمكنها من تحقيق درجة من التنسيق والتفاهم بين أعضائها؛ وتقوي أواصر الترابط بينهم بفعل وحدة الأهداف والتطلعات المشتركة للقيادة والنفوذ[٣٤]، لذلك عمدت النخبة السياسية العراقية إلى ربط نفسها بروابط اجتماعية واقتصادية وسياسية سواءً من خلال المصاهرة؛ المصالح المشتركة؛ الروابط التنظيمية ومن ثم اتحدت بوحدة الهدف على الرغم من بعض الاختلافات بينها، إلا أن الجميع أراد تقوية مركزه من خلال الإفادة من خدمات الآخرين تارة، وتأمين نفسه ضدهم تارةً أخرى[٣٥].

من جانب آخر فإن النخبة السياسية التي مسكت زمام السلطة في العهد الملكي، كانت ذات خلفية اجتماعية بسيطة –الضباط الشريفيين تحديداً– تنحدر من الطبقات الوسطى والدنيا الوسطى، وتنتمي إلى أصول عائلية متواضعة، فلم يكونوا ينتمون إلى عوائل غنية أو ذات موقع اجتماعي مرموق[٣٦]، فمثلاً نوري السعيد الذي تولى منصب رئيس الوزراء (١٤) مرة كان والده مدققاً للحسابات، وعلي جودت الأيوبي والده رقيب أول

في الجيش العثماني، وجعفر العسكري والده ضابط في الجيش العثماني وهكذا، وربما نتيجة لهذه الأصول المتواضعة للضباط الشريفيين لم تتعاطف معهم العائلات الغنية ذات الأصول والمكانة الاجتماعية المرموقة في عشرينيات القرن العشرين؛ وهو ما عبر عنه الشريف حسين حين أقر أن أبناءه لا يؤيدهم سوى أبناء (الطبقة الثالثة)، ونتيجة لهذا الخط العسكري الذي تبوأ السلطة السياسية انقلب الوضع في خمسينيات القرن العشرين؛ إذ إن صفة الوطنية أُلحِقت بأبناء الطبقة الدنيا (الطبقة الثالثة) فحسب؛ وعُدت العائلات الغنية وذات المركز الاجتماعي غير وطنية[٣٧] .

وإذا ما عدنا إلى الأصول المهنية لمجمل النخبة السياسية العراقية (١٩٢١-١٩٥٨)، نجد أن المحامين وموظفي الخدمة المدنية والضباط احتلوا المراتب الأولى في ترتيب المهن السابقة لأعضاء الوزارات، فكانت نسبتهم(٦٣%) مقابل(٣٧ %) لبقية أصناف المهن، فكان بذلك عددهم (١١٢) وزيراً من مجموع(١٧٥) وزيراً ينتمون إلى هذه الأصناف[٣٨] كما في الجدول رقم(١).

الجدول رقم (١) المهن السابقة لأعضاء الوزارة

المهنة	عدد الوزراء	المجموع	النسبة المئوية
محامي	٥٥	١١٢	% ٣٤
موظف مدني	٢٩		% ١٦
ضابط	٢٨		% ١٣
بقية أصناف المهن	٦٣	٦٣	% ٣٧
المجموع	١٧٥	١٧٥	% ١٠٠

المصدر: Ayad Al Qazzaz , Power Elite in Iraq 1920-1958: A Study of The Cabinet, The Muslim World, Vol. 61, No. 4 , (October, 1971), p. 282. وعبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ط ٤، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٤ ، ص١١٨-١٢١.

وعند تتبع مسار الأحداث التي شهدتها المرحلة الملكية من تاريخ العراق السياسي، نلحظ أن هذه النخبة كانت في الأساس حلقة صغيرة مغلقة، طغت عليها سمة العسكرة لذلك أصبحت منعزلة عن عموم المجتمع إذ إنهم لم يكونوا مؤهلين تدريباً وتجربةً للانسجام مع مشكلات التنمية التي أوجدتها وتتطلبتها عملية بناء الدولة الحديثة[٣٩] .

وإذا ما دققنا في الجدول أعلاه سنرى أن العسكر يأتون بالمرتبة الثالثة إلا أنهم هيمنوا على الوزارات العراقية هيمنة واضحة، فخلال المدة ١٩٢١-١٩٥٨ تعاقب على رئاسة الوزارة (٢٣) شخص، منهم (٨) أشخاص

من ذوي الأصول العسكرية بنسبة (٦٤,٣%) كما في الجدول رقم (٢) مقابل (١٥) شخص من ذوي الأصول المدنية بنسبة (٣٥,٧ %) وكما في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم(٢) تكرار الوزارات لذوي الأصول العسكرية

الأسم	التكرار	المدة الزمنية		الأصل المهني
		يوم	شهر	
جعفر العسكري	٢	٧	٢٢	ضابط شريفي
نوري السعيد	١٤	٩	١٤٨	ضابط شريفي
ناجي شوكت	١	١٦	٤	ضابط شريفي
جميل المدفعي	٧	٢٦	٣٦	ضابط شريفي
علي جودت الأيوبي	٣	١٠	١٢	ضابط شريفي
ياسين الهاشمي	٢	٢	٣٠	ضابط شريفي
طه الهاشمي	١	–	٢	ضابط
نور الدين محمود	١	–	٢	ضابط

المصدر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج١٠، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٤، ص ٣١٥-٣٢٢. مير بصري، أعلام السياسية في العراق الحديث، ج١، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٥، ص٩٩-٢٨٨. حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ص٢١٤-٢١٧.

Majid Khadduri, Independent Iraq: a Study in Iraq Politics Since 1932, (London, Oxford University Press, 1951), p. 278-280.

الجدول رقم(٣) تكرار الوزارات لذوي الأصول المدنية

الاسم	التكرار	المدة الزمنية		الأصل المهني
		يوم	شهر	
عبد الرحمن النقيب	٢	٢٢	١٢	رجل دين
عبد المحسن السعدون	٤	–	٤٠	مدني
توفيق السويدي	٣	١١	١٤	حقوقي
ناجي السويدي	١	٢١	٣	موظف مدني
رشيد عالي الكيلاني	٤	٢٥	١٨	حقوقي

حكمت سليمان	١	١٤	٩	مدير تعليم سابق
حمدي الباجةجي	٢	٢٥	١٩	موظف مدني
ارشد العمري	٢	٢	٧	مهندس
صالح جبر	١	٢٨	٩	حقوقي
محمد الصدر	١	١٧	٤	رجل دين
مزاحم الباجةجي	١	١٠	٦	حقوقي
مصطفى العمري	١	١٠	٤	موظف مدني– حقوقي
فاضل الجمالي	٢	٢١	٦	أكاديمي– مدني
عبد الوهاب مرجان	١	١٨	٢	حقوقي
احمد مختار بابان	١	٢٥	١	معلم– حقوقي

المصدر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج١٠، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٤، ص ٣١٥-٣٢٢. مير بصري، أعلام السياسية في العراق الحديث، ج١، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٥،٦٣-٢٩٢. حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، ص٢١٤-٢١٧.

Majid Khadduri, Independent Iraq: a Study in Iraq Politics Since 1932,(Oxford University Press, London, 1951),p. 278-280.

ومن مجمل هؤلاء العسكر كان الضباط الشريفيين مهيمنين على الوزارة إذ تولاها(٦) أشخاص لـ(٢٩) مرة بنسبة (٦٣,٣%)، بينما تولاها ضباط الجيش الآخرون مرتين من شخصين بنسبة(١%)، في حين تولاها المدنيون(٢٧) مرة من(١٥) شخص بنسبة (٣٥,٧) كما موضح في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤) هيمنة العسكر على الوزارة(*)

الصفة المهنية		عدد الرئاسات	عدد الأفراد	النسبة المئوية	المدة الزمنية بالشهر
المدنيون		٢٧	١٥	% ٣٥,٧	١٦٦
العسكريون	الشريفيون	٢٩	٦	% ٦٣,٣	٢٩٤
	آخرون	٢	٢	% ١	٤
المجموع		٥٨	٢٣	١٠٠	٤٦٤

المصدر: البيانات مستنبطة من بيانات الجداول رقم (٢ و ٣).

(*) قارن مع: حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ص ٢٢٠. وعقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي، ص ١٤١.

مما يعني أن الضباط الشريفيين الذين كونوا نواة النخبة العسكرية، أصبحوا نواة النخبة السياسية الحاكمة ومحورها المركزي إذ استولوا على ما نسبته (٦٣,٣ %) من رئاسة الوزارة، مما وسَمَّ المرحلة الملكية بهيمنة ذوي الأصول العسكرية على إدارة دفة الحكم والسياسة[٤٠]، إذ كانت مدة بقائهم في الحكم نحو(٢٩٨) شهراً، أي ما يقارب (٢٤,٥) سنة من أصل(٣٨) سنة، أي بنسبة (٦٤,٣%) من العمر الزمني للمرحلة برمتها، بينما كانت مدة بقاء ذوي الأصول المدنية في الحكم نحو(١٦٦) شهراً، أي ما يقارب (١٣,٥) سنة وبنسبة (٣٥,٧%). وهذا يؤشر أن النجاح السياسي الذي حققته هذه النخبة يعود إلى إحرازها السطوة السياسية بفعل هيمنتها على الأمور؛ وبسبب قربهم من الملك فيصل؛ فضلاً عن حنكتهم السياسية والعسكرية وتعليمهم الذي حصلوا عليه في إسطنبول جعل فيصل يعتمد عليهم في إدارة الدولة التي بدت لهم وسيلة للحفاظ على وضعهم ومكانتهم لذا كانت السيطرة عليها أمراً بالغ الأهمية لهم[٤١].

من جانب آخر تعمل النخب على تقوية أواصر الترابط فيما بينها عبر العضوية في الاتحادات أو الأحزاب، أو عبر علاقات المصاهرة التي تزيد من قوة التحالفات داخل النخب[٤٢]، إذ غالباً ما تلجأ النخب إلى هذه الأساليب لتعزيز مركزها الاجتماعي من ناحية ولزيادة قوتها وتحييد بعض الأطراف من ناحية أخرى مما يشكل ضمانة لاستمرار هيمنتها وبقائها في السلطة[٤٣]، لذلك نلحظ أن النخبة السياسية العراقية عمدت إلى تلك المصاهرات من أجل تأمين وضعها السياسي والاجتماعي من ناحية، ولزيادة إغلاق المنافذ ضد من يروم التسلل إلى أروقة السلطة السياسية من ناحية أخرى، لذا فإن الغالبية العظمى من أعضاء الوزارات جاءوا من عدد قليل من العائلات التي غالباً ما كانت مترابطة فيما بينها من خلال علاقات المصاهرة ، فكانت هناك نحو (١٨) عائلة متصاهرة فيما بينها[٤٤]، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان جعفر العسكري ونوري السعيد كل منهم متزوج من شقيقة الآخر، وكانت والدة جميل المدفعي من عائلة الحاج سري التي كانت مصاهرة لعائلة علي جودت الأيوبي[٤٥]؛ وكان رشيد عالي الكيلاني زوج أبنة مراد بيك الوالي العثماني لبغداد أيام الدولة العثمانية، وكان حكمت سليمان وتوفيق السعدون (ابن عم عبد المحسن السعدون) ونجيب الراوي وشوكت الزهاوي أزواج لبنات مُحَمَّد فاضل الداغستاني، الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش العثماني، وكان كل من كامل الجادرجي وناجي شوكت أزواج لبنات محمود آصف أغا[٤٦].

فضلاً عن علاقات القرابة بين النخبة العسكرية؛ التي قادت إلى أن تكون المناصب الوزارية حكراً بين عدد صغير من العوائل (٢٠-٣٠ عائلة) من مجموع الشعب العراقي، فمثلاً كان إبراهيم الراوي (قائد الفرقة

الرابعة١٩٣٧-١٩٤١) ، وجميل الراوي (وزير المواصلات١٩٣٠) ورشيد الخوجة (وزير الدفاع ١٩٣٢-١٩٣٥)، كانوا ثلاثتهم أبناء العمومة من الدرجة الأولى، وكانوا يرتبطون بعشيرة الجميلات التي ينتمي إليها جميل الراوي وشاكر الراوي وكلاهما من الضباط الشريفيين السابقين، وأحدهما كان وزيراً للعدل(١٩٣٢-١٩٣٣)، والآخر وزيراً للدفاع(١٩٤٦ -١٩٤٩)، فضلاً عن جعفر العسكري (رئيس الوزراء) وشقيقه الأكبر على رضا (القائد العسكري) وشقيقه الأصغر تحسين العسكري (وزير الداخلية) كانوا ثلاثتهم من الضباط الشريفيين[٤٧]، وعلى هذا الأساس نلحظ أن المناصب الوزارية كانت حكراً لمجموعة من العوائل دون غيرها؛ فمثلاً كان هناك (٤) عوائل لديها(٤) وزراء لكل منها و(٦) عوائل لديها(٣) وزراء لكل منها و(١٨) عائلة لديها وزيرين لكل منها وكما في الجدول رقم(٥):

الجدول رقم(٥) عدد الوزراء في كل عائلة

عدد العوائل	الوزراء لكل عائلة	مجموع الوزراء
٤	٤	١٦
٦	٣	١٨
١٨	٢	٣٦

المصدر: Ayad Al Qazzaz , Power Elite in Iraq, p. 277.

من جهة أخرى فإن النخبة السياسية كانت ذات خلفية تعليمية متوسطة، إذ كان المجموع الكلي لحملة الشهادة الجامعية لأعضاء الوزارات في العهد الملكي (٢٠٨) شخص فحسب لذلك فإن التعليم الجامعي(الأكاديمية العسكرية من ضمنه) كان يُعدُّ محدوداً قياساً لأعضاء الوزارة غير المعروفة خلفيتهم العلمية (وتشمل ذوي التعليم الابتدائي والشيوخ والزعماء القبليين الذين أُختيروا، بسبب نفوذهم) وذوي التعليم الديني لاسيما في عقد العشرينيات تحديداً، وهذا يعني أنه إذا كانت النخبة بهذه المواصفات فإنها ستميل نحو تعزيز السلطة وعدم اعتماد الأساليب الديمقراطية في عملية بناء الدولة؛ لاسيما حين يسود فيها اتجاه يميل نحو الحفاظ على الوضع الراهن، وكلما انخفضت درجة تعليمها ومستواها الاجتماعي ارتفعت درجة تركيز السلطة فيها وهي بذلك ستتجه بشكل أو آخر نحو الاستبداد، غير أن وضع النخبة التعليمي والاجتماعي في العراق أخذ بالتغيير منذ عقد الثلاثينيات؛ إذ انحسر عدد ذوي التعليم الابتدائي والديني لصالح ذوي التعليم الجامعي وكما موضح في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم(٦) الخلفية التعليمية للنخبة السياسية

نوع التعليم		العشرينيات	الثلاثينيات	الأربعينيات	الخمسينيات	المجموع
جامعي	مدني	١٨	٣٢	٥٧	٥٨	١٦٣
	عسكري	١٠	١٢	١٣	١٠	٤٥
ديني		١٢	٣	٣	٢	٢٠
غير معروف		١٧	٢	٥	٦	٣٠
المجموع		٥٧	٤٧	٧٨	٧٠	٢٥٨

المصدر: Ayad Al Qazzaz, Power Elite in Iraq, p.p. 280-281.

ومن الجدول أعلاه يلحظ ارتفاع نسبة التعليم الجامعي منذ عقد الثلاثينيات، بمعنى أنه منذ استقلال العراق بدأ التعليم الجامعي لأعضاء الوزارة يأخذ في الارتفاع، إذ وصلت النسبة المئوية للتعليم الجامعي منذ الثلاثينيات نحو (٩٠ %) على خلاف التعليم الديني والتعليم الابتدائي للشيوخ والزعماء القبليين الذي أخذ بالتدني كما في الجدول أعلاه؛ وذلك نظراً لإرتفاع نسبة التعليم الجامعي.

واستناداً إلى ما تقدم يتضح لنا أن النخبة السياسية عملت بكل جهد لتكون مغلقة، ولم تسمح لأحد خارج حدودها أن يدخل إليها، ويتجلى ذلك بتكرار تقلد المناصب الوزارية من مجموعة محددة من الأشخاص، وإذا ما حاولنا تحليل ذلك التكرار من حيث المدة الزمنية يتضح لنا أن معدل عمر الوزارة الواحدة أقل بقليل من (٨) أشهر؛ فنلحظ وكما موضح في الجداول رقم (٢ و ٣)، أن وزارات العسكر مكثت في الحكم مدةً أعلى من متوسط المعدل العام لعمر الوزارات البالغ (٨) أشهر وهي نحو (٢٢) وزارة، لا سيما وزارات نوري السعيد التي بلغ مجموع زمنها الكلي (١٤٨) شهراً، بنسبة (٣٥ %) من زمن المرحلة الملكية، أما وزارات ذوي الأصول المدنية فإن عدداً منها كانت قد حكمت وفق القوانين الاستثنائية خلال مدة سريان الأحكام العرفية من جهة، كما أن عدداً منها حكم أقل من المعدل العام (٨) أشهر من جهة ثانية[٤٨]، ومن ثم فإن هذا التكرار في تقلد الوزارات مصحوباً بقصر عمر الوزارات يوحي بشكل لايقبل الشك مدى الانغلاق الذي صنعته النخبة حول نفسها.

ووفقاً لذلك يمكن أن نخلص إلى أن النخبة السياسية التي حكمت العراق خلال العهد الملكي تميزت بالانغلاق التام، فهي نخبة مغلقة ضمت الضباط الشريفيين فضلاً عن الملاك وشيوخ العشائر، إلا أن السيطرة الحقيقية داخل هذه النخبة كانت للضباط الشريفيين الذين وجدوا في تحالفهم مع الإقطاع والملاكين وشيوخ

العشائر قوةً لمراكزهم، فتحولوا بمرور الزمن إلى فئة أرستقراطية من الملاكين وأصحاب النفوذ التي ترى نفسها في موقع أعلى من المجتمع، مما يعني أن النخبة نجحت في تعزيز سيطرتها وسلطتها وحافظت على بقائها مغلقة.

ثانياً: تقاطعات الوظيفة والدور للنخبة السياسية العراقية في العهد الملكي

تم تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وتنصيب فيصل بن الشريف حسين(شريف مكة) ملكا على العراق (المملكة العراقية) وقد أخذ فيصل على عاتقه القيام بأمر المملكة الوليدة وسانده في ذلك من سانده وعمل معه عام ١٩١٦ أيام ما عُرف بالثورة العربية الكبرى وهم الضباط الشريفيون الذين كانوا محل ثقة الملك فيصل.

وقد كان فيصل يدرك منذ البداية أن الوظيفة الأساسية له هي بناء الدولة –الأمة العراقية وصيانة كيانها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فاندفع باديء ذي بدء(السنوات الأولى لحكمه) إلى تثبيت أركان حكمه لاسيما أن هناك معارضة لقيام الدولة الفتية –فتوى بالمقاطعة للعمل مع الحكومة في الجنوب[٤٩] ورفض لقيامها من جانب الكورد في الشمال الذين وجدوا فيها مهددا لأمالهم في الاستقلال القومي– [٥٠] .

إلا أن سعي الملك فيصل والنخبة السياسية في تثبيت أركان الدولة وسلطتها قادهم إلى تجاوز بعض الأدوار وعدم إدراك ماهيتها وأهميتها فحدثت تقاطعات كثيرة مع الوظيفة الأساسية فضلاً عن التقاطعات بين الأدوار، بيد أن فيصل استدرك بعد عقد ونيف من الحكم أن تقاطعات الأدوار ممكن أن تعرقل تحقيق الوظيفة الأساسية، لذا فطن إلى ضرورة معالجة تلك التقاطعات، وهذا في الحقيقة ينم عن فهم وإدراك للوظيفه والدور اللتان اضطلعت بهما النخبة السياسية خاصة أنه خلال هذه الحقبة من حكمه عمل بروية وهدوء الى سحب البساط من تحت الإدارة البريطانية.

إذن كانت البدايات الأولى بعد تأسيس المملكة هي تثبيت أركان حكم فيصل فتم تشريع القانون الأساسي العراقي(الدستور العراقي) لعام ١٩٢٥ وبموجب نصوص ذلك الدستور أعطي لفيصل القدح المعلى على السلطتين التنفيذية والتشريعية من ناحية: كما أعطي للسلطة التنفيذية الارجحية على السلطة التشريعية من ناحية أخرى؛ إذ تشير الفقرة(٥) من المادة(٢٦) من القانون الأساسي إلى أن الملك يختار رئيس الوزراء[٥١]، مما يعني أن الوزارة تكون مسؤولةً بالمباشر أمام الملك وليس أمام البرلمان؛ ومن ثم فإن الإرادة الملكية وحدها هي المعيار في الاختيار، ومن جانب آخر فإن هذا النص يعني أن رئيس الوزراء غير ملزم بالحصول على ثقة البرلمان وهذا تدخل مباشر بأعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ أن المنطق يفترض أن تكون الوزارة مسؤولة أمام البرلمان وهو الذي يمنحها او يحجب عنها الثقة، بل إن النخبة السياسية لم تكتفِ بذلك حين عدلت المادة(٢٦) عام١٩٤٣ لتعطي الفقرة(٦) منها للملك حق أقاله الوزارة عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك[٥٢].

من جانب آخر كانت تقاطعات الأدوار وعدم إدراك ماهيتها يتبلور في أعمال السلطة التشريعية أيضا فمجلس الأمة(البرلمان) يتكون من مجلس الأعيان(الذي يعينه الملك وهو يشكل ٢٥% من مجلس النواب) ومجلس النواب (وهو منتخب يضم عدد كبير من ملاكي الأراضي والاقطاعيين والمتنفذين والوجهاء هؤلاء كانوا مرتبطين اقتصاديا بالتاج ومن ثم يكونون تحت تأثير الملك)، ومن ناحية أخرى تتبلور تلك التقاطعات في تزوير الانتخابات إذا غالبا ما كان يحسم أمر المرشحين للفوز بين الملك ورئيس الوزراء ووزير الداخلية؛ فضلا عن تضمين قوائم النواب الفائزين أسماءً لأشخاص لم يكونوا قد رشحوا في الانتخابات أو أسماءً فازت في دوائر أو مناطق لم تكن قد رشحت فيها أصلاً؛ بل أحياناً كان يتم تشكيل الوزارة دون علم البرلمان بها[٥٣]، بل إن السلطة التنفيذية كانت غالباً ما تلجأ الى حل البرلمان في حين لم يتمكن البرلمان من حجب الثقة عن الوزارة ولو مرة واحدة، إذ جرى تشكيل(١٦) دورة انتخابية لمجلس الأمة في حين يفترض وحسب الدستور أن تكون هناك (٨) دورات انتخابية فحسب؛ مما يوحي بكثرة تعطيل أعماله وحله[٥٤]، ناهيك عن أن تشكيل الوزارة كان مجرد تدوير الحقائب الوزارية بين أسماء حددت سلفاً لذلك نشهد كثرة التكرارات في تولي الوزارة مما يعني إمعان وإصرار النخبة السياسية على الانغلاق على عدد معين من الأشخاص والجدول رقم(٧) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٧) يبين عدد التكرار في تولي مناصب وزارية

التكرار	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	٢٩
العدد	٦٥	٢٧	١٤	١٦	١٥	٦	١٠	٦	٢	٦	٤	١	٢	١

المصدر: Ayad Al Qazzaz, Power Elite in Iraq, p. 273.

مما يعني أن هناك شخص واحد تولى مناصب وزارية (٢٩) مرة وشخصين تولوها لـ(١٣) مرة لكل منهما وشخص واحد تولاها (١٢) مرة وهكذا البقية، فضلاً عن أن النخبة السياسية كانت تعمل على إعادة انتاج بنى النظام الاجتماعي التقليدي فهي بدلاً من أن تعمل على تغييره قادها هو إلى التغيير لمصلحته فتحولت تلك النخبة الى ملاك أراضي ورأسماليون ارتبطوا اقتصادياً بالتاج ومن ثم ترفعت عن المجتمع، وإذا ما علمنا أن مجموع المناصب الحكومية العليا في الدولة العراقية كانت(٦٤٥) وأن منها (٣٣٧) منصباً شغله أعضاء ارتبطوا ببعضهم من خلال علاقات القرابة والمصاهرة أي أن (٦٢%) من المناصب الحكومية شغلته علاقات القرابة والمصاهرة[٥٥] لعلمنا حجم انغلاق النخبة على نفسها ولعلمنا مقدار عدم إدراكها لوظيفتها ولأدوارها المطلوبة منها.

على الجانب الآخر استدرك الملك فيصل بعد عقد ونيف من تثبيت أركان الحكم لحقيقة وظيفة بناء الدولة وبناء كيانها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأدوار المطلوبة لتحقيق هذا الهدف؛ لذا عمد إلى البحث عن تحقيق الشرعية السياسية التي تستند إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم تحقيق الاندماج عمودياً

وأفقياً، عموديا حين يكون هناك اندماج قيمي واندماج سياسي بين النخبة والجماهير(التوافق والتماثل القيمي والاتفاق على الغايات الأساسية العليا)، وأفقياً حين يكون هناك اندماج مجتمعي بين مختلف مكونات المجتمع، ومن ثم فإن زيادة مستوى الاندماج عاموديا وأفقيا يعني زيادة مستوى الاستقرار السياسي ومستوى تحقيق الشرعية السياسية والعكس صحيح وهكذا كلما زاد استقرار النظام السياسي توسعت وظائفه وقدراته الاستخراجية والتوزيعية والاندماجية والتكييفية(٥٦).

من هنا أدرك الملك فيصل أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في آن معا و أهمية تحقيق الاندماج حين قال: ""إن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والمالية والدينية (الاندماج) فهي والحال هذه مبعثره القوة... وفي هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسى أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد بل توجد كتلات بشرية... خالية من أي فكرة وطنية... فنحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه وندربه ونعلمه... هذا هو الشعب الذي اخذت مهمة تكوين هو على عاتقي(٥٧)""، وهذا يوحي أن الملك فيصل كان مدركاً لأهمية تحقيق الاندماج المجتمعي وتعزيز حس الانتماء الوطني وأثر ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي؛ وكان مدركاً أن استيعاب مختلف الجماعات الثقافية والهوياتية هي مسألة ضرورية وحيوية لتحقيق هوية وطنية جامعة يكون فيها الولاء والانتماء للدولة فحسب، لذلك انتقد الملك فيصل ميول النخبة السياسية التي كانت ترى ضرورة إقامة الدولة وتحقيق التغيير الاجتماعي بالقوة ""أن شبان العراق القائمين بالحكومة وعلى راسهم قسم عظيم من المسؤولين يقولون بوجوب عدم الالتفات إلى أفكار وآراء المتعصبين وأرباب الأفكار القديمة... ويقولون بوجوب سوق البلاد إلى الأمام بدون الالتفات إلى أي رأي كان والوصول بالأمة إلى مستواها اللائق... طالما القانون والنظام والقوة بيد الحكومة... إن عدم المبالاة بالرأي بتاتاً مهما كانا حقيراً خطيئة لا تغتفر... علينا أن نسير بطريقة تجعل الأمة مرتاحة(راضية) نوعا ما بعدم مخالفة تقاليدها (قيمها) كي تعطف(تساند) على حكومتها في النوائب (الازمات)(٥٨) "".

هذا يعني أن الملك فيصل كان حريصاً على ضرورة تحقيق التوافق مع اقصى قدر من التماثل بين النخبة السياسية والمجتمع من جهة وبين افراد المجتمع من جهة ثانية(الاندماج القيمي) وهذا يفترض وجود اتفاق حول القيم والغايات بين المجتمع والنخبة السياسية والذي يعني وجود الحد الأدنى من الرضا والقبول بين الجماعات الاجتماعية المختلفة بالسياسات والإجراءات والآليات التي تلجأ إليها النخبة السياسية في تحقيق أهدافها في إدارة الدولة والمجتمع، مما يعني أن الملك فيصل كان حريصا على وجود هذا الحد الأدنى من القبول والرضا بالإجراءات الحكومية وهو ما يفضي إلى تحقيق الشرعية السياسية للنخبة في نظر المجتمع.

لذلك أكد الملك فيصل على ضرورة التوافق والانسجام بين الحكام والمحكومين، لأن المشكلة الأساسية تنتج عند وجود الاختلاف في القيم ولذلك حرص على أن تعمل النخب السياسية على استحصال الشرعية السياسية المتأتية من التوافق القيمي إذ لايمكن للمجتمع أن يتسامح مع السلطة إذا حكمته خلافاً للقيم التي يؤمن بها ويحتكم إليها، إذ إن السلطة تكون شرعية إذا كان من يمارسها وطريقة ممارستها تتفق والرأي السائد في المجتمع حول ذلك؛ فإدارة الحكم بالقوة لا تؤدي إلى الشرعية[٥٩].

لذلك يؤكد الملك فيصل على ضرورة احترام التنوع الثقافي والاعتراف باختلاف الثقافات بل كان شديد الحرص على تحقيق اقصى قدر من التماثل بين النخبة والجماهير وكان يؤكد على وجود حد أدنى من الرضا والقبول بين الجماعات الثقافية المختلفة حول القيم والغايات الأساسية من جهة وعلى إجراءات ووسائل تحقيقها من جهة ثانية وعلى أساليب تسوية الاختلافات من جهة ثالثة[٦٠].

لذلك يحدد الملك فيصل بدقة القيم والغايات الأساسية العليا كما يحدد إجراءات تحقيقها فضلا عن أساليب تسوية الاختلاف؛ عبر رؤيته التي يطرحها لبناء الدولة ""كنت منذ زمن طويل احس بوجود أفكار وآراء حول كيفية إدارة شؤون الدولة عند بعض وزرائي ورجال ثقتي غير أفكاري وأرائي... وأن ذلك ناشئاً عن عدم وقوفهم تماماً على أفكاري وتصوراتي ونظري في شؤون البلاد وفي كيفية تشكيلها وتكوينها""[٦١]، وتبلورت أفكار الملك فيصل هذه فيما يأتي [٦٢]:

هيكلة السلطات في الدولة وأعاده تنظيمها بما يضمن تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.

١- بناء جيش وطني قوي يقوم على التجنيد الإلزامي.

٢- الاعتراف بالتنوع واحترام الثقافات المختلفة.

٣- سيادة القانون على الجميع حكاماً ومحكومين.

٤- تنظيم حرية الرأي والإعلام.

٥- النزوع نحو اللامركزية في إدارة الدولة.

٦- العمل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع.

٧- الارتقاء بمستوى التعليم.

٨- النهوض بالقطاع الاقتصادي والسير نحو الاكتفاء الذاتي.

٩- تطوير الصناعة وتشجيع الاستثمار.

١٠- حل مشكلة ملكية الأراضي بما يضمن حقوق الجميع بشكل منصف وعادل.

والملك فيصل بهذه الخطوات يؤشر خلل التقاطعات بين الوظيفة والأدوار ومن ثم يقدم حلولا لمعالجة ذلك الخلل وهو ما يوحي بإدراك الملك فيصل لوظيفة بناء الدولة– الأمة العراقية ووظيفة تحقيق التنمية الشاملة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهنا يدرك تماما حقيقة الأدوار المطلوبة من النخبة لتحقيق هذا الهدف؛ كما كان مدركاً لكل دور من أدوار بناء الدولة وعلاقة كل دور مع الأدوار الأخرى، ولو لم يكن مدركاً لذلك لما قدم رؤيته لبناء الدولة والمجتمع وهو ما ينم عن حنكة سياسية عملية إذ عمد في البداية إلى تثبيت أركان السلطة في الدولة الفتية ومن ثم عمد نحو بناء قدراتها العسكرية والإدارية(الجهاز البيروقراطي) وبعد أن استحكم امر الدولة والسلطة قدم رؤية للوصول إلى المصطلح المعاصر للمؤسساتية. بيد أن المنية عاجلته فلم يتمكن من رؤية مشروعه فوافته بعد بضعة أشهر من طرح رؤيته لبناء الدولة العراقية، ومنذ ذاك لم يشهد العراق في تاريخه السياسي أي رؤية شاملة للنهوض بواقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المحور الثالث: النخبة السياسية العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–٢٠٠٣

شهد عام ١٩٥٨ ولادة الجيل الثاني للنخبة السياسية العراقية الذي أتسم بالعنف والثورية وحمل وسم المؤسسة العسكرية، حين قاد عبد الكريم قاسم الانقلاب ضد الملكية العراقية وليعلن بعدها بدء عهد الجمهورية العراقية، وإذا كان الجيل الأول(العهد الملكي) ينتمي فكرياً لليمين الليبرالي فإن الجيل الثاني ينتمي فكرياً لليسار الاشتراكي، ومن ثم فإنه يؤرخ لمرحلة حاسمة من تاريخ العراق اصطبغت بالعنف والثورية والشخصنة الأيديولوجية، وللوقوف على حقيقة إدراك هذه النخبة لوظيفتها وأدوارها كان لابد من تقسيم هذا المحور إلى ما يأتي:

أولاً: طبيعة النخبة السياسية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–٢٠٠٣

ثانياً: تقاطعات الوظيفة والدور للنخبة السياسية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–٢٠٠٣

أولاً: طبيعة النخبة السياسية العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–٢٠٠٣

لم تكن النخبة السياسية في العراق الجمهوري أفضل حالا من نخبته السياسية في العراق الملكي، إذ تميز الصراع على السلطة بالعنف والحدة في العهد الجمهوري، فاتسم نمط انتقال السلطة في العهد الجمهوري بالعنف إذ شهد منذ عام ١٩٥٨ وحتى ٢٠٠٣ ست حالات لانتقال السلطة جميعها شهدت استخدام العنف المسلح (الانقلاب العسكري نصيب ثلاث منها، والاحتلال العسكري نصيب واحد منها) أو العنف غير المسلح (الانقلاب السياسي نصيب اثنان منها، حيث ترئيس عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٣، واستقالة الرئيس البكر بضغط من صدام حسين عام ١٩٧٩)[٦٣] ، إذ في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ اطاح عبد الكريم قاسم بالنظام الملكي عبر انقلاب عسكري اتسم بالعنف الثوري كان حصيلته مقتل جميع افراد العائلة المالكة ورئيس الوزراء نوري السعيد وتم إعلان الجمهورية، وفي ٨ شباط/فبراير قاد عبد السلام عارف نائب قاسم ورفيق سلاحه

مستعينا بالبعثيين انقلابا ضد عبد الكريم قاسم انتهى بمقتل قاسم وأعوانه، وفي عام ١٩٦٦ قُتل عبد السلام عارف إثر تحطم طائرته التي كانت تقله مع عدد من وزرائه ومعاونيه في البصرة، وبضغط من الجيش تم تسليم الحكم الى أخيه عبدالرحمن عارف، وفي ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ قاد أحمد حسن البكر رئيس وزراء عبد الرحمن عارف انقلابا على الاخير واستولى على الحكم و أصبح رئيسا للجمهورية، وفي ١٧ تموز يوليو ١٩٧٩ استقال البكر بضغط من صدام حسين لصالح الأخير، واستمر نظام حكم صدام حسين إلى أن سقط إثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وفي ظل هذه الأجواء فإن قوة السلاح التي يمتلكها الجيش كانت هي السند الحقيقي الذي تستند إليه النخبة السياسية في ديمومتها وهيمنتها على السلطة، واستطاعت هذه النخبة خلال فترات حكمها(إلى جانب سياسات تكتيكية فرضها واقع الحال) أن تستخدم القوة ضد خصومها من ناحية وفي فرض سطوتها على المجتمع والدولة من ناحية أخرى.

وبوصف النخبة السياسية في العراق الجمهوري بأنها نخبة عسكرية فإنها استطاعت أن تضمن ديمومتها واستمراريتها من خلال تجنيد عدة عناصر ومقومات منها القوة الباطشة التي امتلكتها واستندت إليها (الجيش) تارة؛ وأواصر العلاقات البينية والروابط المحلية تارة أخرى؛ وروابط المصاهرة تارة ثالثه؛ وروابط قرابة الدم تارة رابعة؛ وروابط المصلحة الشخصية تارة خامسة؛ وكل هذه الروابط كانت لا تخلوا من العصبوية والفئوية مما مكنها في النهاية من استخدام كل وسائل العنف ضد الخصوم والمعارضين، وكان تغير الأحوال والظروف الطارئة هي التي تتحكم في استخدام وأولوية ودرجة ثبات عناصر الديمومة والاستمرار.

فبدايةً كانت النخبة السياسية العراقية كلها من العسكر بدءاً من عبد الكريم قاسم ومروراً بعبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف وانتهاءً بأحمد حسن البكر، وكانت هذه النخبة تحرص على الهيمنة على الحكومة والسيطرة على كل الوزارات السيادية الحساسة؛ فكانت حكومة عام ١٩٥٨ مثلا فيها (٥) أعضاء عسكريين بنسبة(٣١.٢٥%) من أصل (١٦) عضو هم أعضاء مجلس قيادة الثورة، إلا أنهم سيطروا على مجلس السيادة (عضويين عسكريين من أصل ثلاثة أعضاء) وكان منصب رئيس مجلس السيادة (رئيس الجمهورية) للعسكر، وكان منصب رئيس الوزراء ونائبه ومنصب القائد الأعلى العام للقوات المسلحة ونائبه ومنصب وزارة الدفاع ومنصب وزارة الداخلية لاثنين فقط من العسكر هما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، بمعنى أن هناك شخصان فحسب هيمنا على ستة مناصب حساسة[٦٤]، وكذا الحال ينطبق على مجلس قيادة الثورة في ١٩٦٣ و ١٩٦٨ وكما في الجدول رقم (٨)

الجدول رقم (٨) يوضح العدد والنسبة المئوية للعسكر قياساً بالمدنيين لمجالس قيادة الثورة (سنوات محددة)

السنة	عدد العسكر ونسبتهم المئوية		عدد المدنيين ونسبتهم المئوية		مجموع أعضاء المجلس
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
١٩٥٨	٥	%٣١.٢	١١	%٦٨.٧	١٦
١٩٦٣	١٠	%٥٥.٥	٨	%٤٤.٤	١٨
١٩٦٨	٥	%٣٣.٣	١٠	%٦٦.٦	١٥

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على المصدر: حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ١٢٤-١٢٦ وص ٣٢٧

وعلى الرغم من أن نسبة العسكر في هذه الحكومات على سبيل المثال تبدو منطقية لكنها قياسا إلى طبيعة المناصب التي يديرونها تدلل على احتفاظهم بأعلى مصدر للقوة (الجيش) من أجل السيطرة على البلاد وإدارة دفة الحكم بما يتناسب وأفكارهم ورؤاهم؛ فمثلا في مجلس قيادة الثورة لعام ١٩٦٨ على الرغم من أن عدد العسكر خمسة(٥) فحسب بنسبة (٣٣.٣%) لكنهم سيطروا على مؤسسات مهمة وحساسة مثل رئاسة الجمهورية والقيادة العليا للقوات المسلحة(منصبي الرئيس والنائب) ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ورئاسة الأركان العامة للجيش ووزارة المواصلات[٦٥] .

وربما تفسر الأصول الاجتماعية والبيئة الاجتماعية التي ينحدر منها هؤلاء العسكر جزء من هذا النزوع نحو التسلط السيطرة، إذ تشير الوقائع أن هذه النخبة جاءت جميعها من بيئة اجتماعية فقيرة ومتوسطة نسبيا وذات مدخولات منخفضة، إذ ينتمي أعضائها إلى الطبقات الدنيا والمتوسطة الدنيا، فبدءاً من عبد الكريم قاسم والأخوين عارف واللجنة العليا للضباط الأحرار واللجنة الاحتياطية للضباط الأحرار(اللتان خططتا للانقلاب على الملكية) ولجنة القادة العسكريين لعام ١٩٥٨ وقيادات حزب البعث وقيادات وأعضاء مجلس قيادة الثورة لعام ١٩٦٣ و ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ جميعهم ينتمون إلى عوائل ذات أصول اجتماعية دنيا والمتوسطة الدنيا (مع استثناءات قليلة على مستوى الأفراد وليس الجماعات)[٦٦] وكما في الجدول رقم(٩).

الجدول رقم (٩) يوضح النسبة المئوية للأصول الاجتماعية لأعضاء مجلس قيادة الثورة (سنوات محددة)

السنة	عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة	الأصول الاجتماعية للطبقة الدنيا		الأصول الاجتماعية للطبقة المتوسطة الدنيا		الأصول الاجتماعية للطبقة المتوسطة	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٩٥٨	١٦	٢	%١٢.٥	٦	%٣٧.٥	٨	%٥٠
١٩٦٣	١٨	٤	%٢٢.٢	٨	%٤٤.٤	٦	%٣٣.٣
١٩٦٨	١٥	٦	%٤٠	٨	%٥٣.٣	١	%٦.٦

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على المصدر: حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص١٢٤-١٢٦ وص ٣٢٦ وص٤٠٦.

الجدول رقم (١٠) يوضح نوع الدخل والنسبة المئوية لعدد أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس قيادة قطر العراق للبعث لعام ١٩٦٣

أعضاء مجلس قيادة الثورة		أعضاء مجلس قيادة قطر العراق للبعث	
النسبة المئوية	نوع الدخل	النسبة المئوية	نوع الدخل
%٢٢.٢	منخفض	%٣٧.٥	منخفض
%٤٤.٥	متوسط أدنى	%٣٧.٥	متوسط أدنى
%٣٣.٥	متوسط	%١٢.٥	متوسط

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على المصدر: حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص٣٣١.

ونتيجة لانخفاض مستوى الدخل للأصول العائلية لهذه النخبة فمن الطبيعي أن ينخفض مستوى التعليم لأعضائها إذ نلحظ انخفاض التعليم الجامعي وقلة حملة الشهادات العليا بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وأعضاء الحكومة وكما في الجدول رقم(١١)

الجدول رقم(١١) يوضح مستوى التعليم لأعضاء مجلس قيادة الثورة وأعضاء الحكومة (سنوات محددة)

السنة	مجموع أعضاء مجلس قيادة الثورة	تعليم ثانوي		تعليم جامعي		شهادة عليا	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٩٥٨	١٦	–	–	٥	%٣١.٢	٢	%١٢.٥
١٩٦٣	١٨	–	–	٥	%٢٧.٧	–	–
١٩٦٨	١٥	٥	%٣٣.٣	٢	%١٣.٣	٢	%١٣.٣
١٩٨٢					%٢٥		%١٤

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على المصادر: حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص١٢٤-١٢٦ وص ٣٢٧ وص٤٠٢-٤٠٣.

Amatzia Baram, The Ruling Political Elite in Bathi Iraq, 1968-1986, p. 460.

من جهة أخرى فإن وحدة الهدف والتجانس والتنسيق بين الأعضاء ونمط وواقع العلاقات البينية هو الذي يحدد نطاق النخبة ونمطها، وبالرجوع إلى النخبة السياسية التي حكمت العراق الجمهوري نلحظ أنها نخبة عسكرية بامتياز منذ ١٩٦٣ وحتى مطلع الثمانينيات من ناحية، وأنها نخبة أيدولوجية تدين بأيدلوجيا البعث من ناحية أخرى؛ إلا أن بعثيتها وعسكرتها كانتا دافعاً محركاً نحو الانغلاق على نفسها، فمن ناحية الجيش فإنه نتيجة لكثرة الانقلابات والشك وعدم الثقة بين القيادات عملت النخبة على حصر المناصب السيادية العليا بيدها فلا تستوزر فيها أحدا إلا إذا زكته هي بنفسها وقد أشرنا إلى ذلك في حكومتي ١٩٦٣ و ١٩٦٨ على سبيل المثال لا الحصر هذا من جانب.

ومن جانب آخر فبوصفها تدين بأيديولوجيا البعث نلحظ أنها انغلقت على البعثيين منذ ١٩٦٨ وحتى ٢٠٠٣ مع استثناءات بسيطة تخللها عقد التسعينيات حيث تم الاستعانة ببعض الشخصيات التكنوقراط في مواقع المسؤولية مثل عبد الجبار شنشل (العسكري المخضرم غير البعثي) الذي عين وزيرا للدولة للشؤون العسكرية[٦٧]، مع عدد محدود جدا من مسؤولين آخرين[٦٨].

فضلا عن ذلك فإن انغلاقها تجسد في عدم إنفتاحها على غير العرب مثل الكُرد فلم تسمح إلا بدخول عدد محدود جداً من الكرد الى صفوفها ولم يتجاوز عددهم في كل الأحوال أصابع اليد الواحدة من تاريخ ١٩٦٣ وحتى سقوطها عام ٢٠٠٣ [٦٩].

يضاف إلى ذلك فإن الميزة الأكيدة لانغلاق هذه النخبة على البعثيين هي اعتماد نظام الحزب الواحد منذ النصف الأول من عقد السبعينيات حتى سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، وشهد عقدي الستينيات والسبعينيات تصفيات جميع الخصوم السياسيين على مستوى الأفراد وعلى مستوى الحزب ولاسيما عقد السبعينيات الذي شهد حملات الطرد من المنصب والتصفية لكثير من قيادات البعث في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية والجهاز الحكومي أمثال حردان عبد الغفار التكريتي (نائب القائد العام للقوات المسلحة) تم اقالته ثم أغتياله في الكويت عام ١٩٧١ وصالح مهدي عماش(نائب الرئيس) وعبد الكريم الشيخلي(وزير الخارجية) وحماد شهاب(وزير الدفاع) الذي أغتيل عام ١٩٧٣ وناظم كزار (مدير الأمن العام) أعدم عام ١٩٧٣ ومُحَمَّد فاضل (رئيس المكتب العسكري للبعث) أعدم عام ١٩٧٣ وعبد الخالق السامرائي (عضو مجلس قيادة الثورة و القيادة القومية للبعث) أعدم عام ١٩٧٣ وعزل مرتضى الحديثي (وزير الخارجية وعضو القيادة القطرية للبعث) عام ١٩٧٤ وطرد عزت مصطفى(عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية للبعث)[٧٠]، فضلا عن حملات التصفية التي طالت الحزب الشيوعي العراقي في السبعينيات حتى تم حظره.

من زاوية ثانية فإن هذه النخبة السياسية على الرغم من أنه جمعها ووحَدَها هدف معارضة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ وهدف السيطرة على السلطة عام ١٩٦٨ والاستئثار بالحكم في عقد السبعينيات والنزوع نحو التحكم في الثمانينيات وسطوة العائلة في التسعينيات فضلا عن عامل وحدتها الأساس أيديولوجيا البعث، إلا أنها مزقتها الخلافات البينية وليس ادل على ذلك من عام ١٩٧٣ الذي أطاح برؤوس كبيرة كانت حتى الأمس القريب تعد من ""رفاق العقيدة والكفاح""؛ لذلك حاولت هذه النخبة تقوية تماسكها عبر شبكة من الروابط القرابية والمصاهرات لتعزيز مركزها الاجتماعي من ناحية وزيادة زخم قوتها من ناحية ثانية ولزيادة هيمنتها من ناحية ثالثة؛ لذا عمدت إلى تقريب التكارتة (أبناء بلدة تكريت وأقارب أحمد حسن البكر وصدام حسين)، إذ نجد في مجلس قيادة الثورة لعام ١٩٦٨ هناك خمسة(٥) أعضاء من أصل(١٥) عضواً هم من تكريت(أحمد حسن البكر (رئيس الجمهورية) وصالح مهدي عماش (نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية) وحماد شهاب (وزير الدفاع) وصلاح عمر العلي (وزير الإرشاد) وحردان عبد الغفار التكريتي (نائب القائد العام للقوات المسلحة) وجميعهم من تكريت ثم بدأ يتزايد الاعتماد على العنصر التكريتي في مختلف مؤسسات الدولة مستغلين بذلك تقدم التكارتة في الفرع العسكري للحزب حتى بلغ الأمر ذروته في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

واستنادا إلى ما تقدم فإن تحليل وضع النخبة السياسية هذه يشير إلى ضعف وخلخلة بل هشاشة الروابط الأيديولوجية بين أعضائها، إذ يشير حجم التصفيات والإعدامات والطرد من المنصب قياسا إلى رفعة المنصب وحساسيته؛ فضلا عن الاعتماد على الروابط المحلية الجغرافية والاجتماعية (أبناء بلدة تكريت) تشير وتؤشر هشاشة الروابط الأيديولوجية بين أعضاء النخبة وضعف التماسك التنظيمي بينهم؛ ونتيجة لهذا الضعف والهشاشة الأيديولوجية والتنظيمية على مستوى الحزب وقيادة الدولة حاولت النخبة تعزيز موقفها وعوامل قوتها بالاعتماد على روابط المصلحة الخاصة من ناحية وعلى روابط أواصر القرابة والمصاهرة من ناحية ثانية.

ففيما يتعلق بروابط المصلحة نلحظ ذلك في العلاقة بين أحمد حسن البكر وصدام حسين إذ دعم كل منهما الآخر ليحقق لنفسه خطاً دفاعيا ضد الخصوم وضمان للديمومة والاستمرار، ولم يلمع نجم صدام في حزب البعث الا في عام ١٩٦٤ حين أوصى ميشيل عفلق بترقيته إلى دور أعلى (نائب الأمين العام لقيادة قطر العراق لحزب البعث في العراق وكان البكر هو الآمين العام) حين وقف بشدة معارضاً لعلي صالح السعدي رئيس جهاز الحرس القومي وسياسته في إدارة الجهاز(الذي كان عماده المراتب الدنيا في التدرج الحزبي من البعثيين الشباب المتحمسين بل وحتى المتوحشين –بحسب بطاطو–) الذي بدأ يتصرف تحت أمره السعدي بأنه صاحب الكلمة العليا؛ ومارس الوحشية ضد خصوم البعث مما دفع عفلق في المؤتمر القطري السوري الاستثنائي عام ١٩٦٤ إلى انتقاد الجهاز وانتقاد تصرفاته وانتقاد سياسة حزب البعث في العراق؛ كما اشتكى من تصرفات الجهاز كل من البعثيين العسكر والبعثيين القدماء الأمر الذي دفع صدام خلال المؤتمر القطري السادس للبعث إلى المعارضة الشديدة لعلي صالح السعدي مؤيداً بذلك ميشيل عفلق وهو ما دفع الاخير بالتوصية إلى ترقيته إلى دور أعلى، وربما هذه التوصية هي التي دفعت بأن يكون صدام نائب الأمين العام لقيادة قطر العراق للبعث وهي ذاتها التي وضعته ليكون رئيساً لجهاز الأمن القومي للحزب، هذا الجهاز الذي أصبح فيما بعد جهازاً أمنيا فوق أجهزة أمن الدولة وهو ما أعطى صدام مزيدا من القوة والتحكم والهيمنة.

وعندما كان صدام نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة لم يكن من الناحية الرسمية يشغل أي منصب رسمي آخر في جهاز الحكومة؛ إلا أنه من خلال سيطرته على الأجهزة الأمنية المدنية والعسكرية كان يمارس من الناحية الفعلية سلطات رئيس وزراء الدولة مما منحه مزيدا من السيطرة والتحكم، وهذا بدوره تم استخدامه في العلاقة المصلحية مع البكر فهو من جهة كان حاميا لظهر البكر في السلطة ومن جهة ثانية مستغلاً بسطوته ممارسة فعلية لصلاحيات البكر نفسه، كما أفاد صدام من العلاقة القرابية مع البكر ومن ثم من علاقات الأخير الاجتماعية والشخصية لاسيما أنه يحضى بإحترام الكثير من ضباط الجيش مما دفع بصدام للتقدم إلى مستويات أعلى

مستفيداً من هذه العلاقات ، ومن ثم اجتذاب أقاربهما والموالون لهما(البكر وصدام) إلى مواقع متقدمة في السلطة [٧١].

كما كانت علاقات المصاهرة قائمة بين أعضاء النخبة لاسيما في المراتب العليا منها فعلى الرغم من أن أحمد حسن البكر وصدام حسين تربطهم علاقة قرابة إذ كلاهما من فخذ البيكات في عشيرة البو ناصر وهي إحدى عشائر تكريت فهما بموجب ذلك أبناء عمومة من الناحية العشائرية، كما أن صدام هو ابن اخت خير الله طلفاح حاكم بغداد عام ١٩٦٨ وقد نشأ صدام وترعرع في كنف خاله خيرالله طلفاح، وخيرالله هو ابن عم أول لأحمد حسن البكر، وصدام هو زوج (ساجدة) ابنة خير الله طلفاح، وعدنان خيرالله (وزير الدفاع) هو أخ لساجدة زوجة صدام ، وعدنان هو زوج ابنة أحمد حسن البكر، وهيثم ابن أحمد حسن البكر هو زوج لإحدى بنات خيرالله طلفاح[٧٢] .

وكان لصدام حسين اخوة من أمه مثل برزان ووطبان وسبعاوي أولاد إبراهيم الحسن (بيت البو خطاب) الزوج الثاني لأم صدام بعد وفاة زوجها الأول حسين المجيد والد صدام، وهؤلاء احتلوا مواقع متقدمة في المسؤولية والأجهزة الحساسة في الدولة لاسيما وطبان، فضلا عن ذلك هناك أولاد عمومته المتحدرين من بيت المجيد والبو غفور وأبرزهم علي حسن المجيد الذي تولى منصب وزارة الدفاع وتولى مسؤولية الأجهزة الأمنية والعسكرية في شمال العراق ثم تولى مسؤولية المنطقة الجنوبية ابان الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وعقد صدام مصاهرات مع أولاد عمومته من بيت المجيد فأصبح كل من حسين كامل المجيد (وزير التصنيع العسكري) زوج رغد أبنة صدام حسين، وأخيه صدام كامل المجيد(المسؤول عن فرق الحماية الخاصة بصدام) أصبح زوج رنا أبنة صدام حسين[٧٣].

ويلحظ من ذلك أن صدام حسين احاط نفسه بدائرة من علاقات المصاهرة والقرابة شكلت خطوط دفاع وحماية له من ناحية وتعزيزاً لقوته من ناحية أخرى، وهذا إذ يؤشر الاعتماد على الروابط المصلحية والقرابية من ناحية فإنه يؤشر ضعف وخلخلة الروابط الأيديولوجية والتنظيمية من ناحية ثانية ويؤشر انغلاق النخبة على نفسها من ناحية ثالثة.

وعلى الرغم من أن علاقات المصاهرة والقرابة هذه أعطت دعما اجتماعيا وسياسيا للنخبة البعثية الحاكمة عموما وللتكارتة خصوصاً ولعشيرة البو ناصر(عشيرة صدام حسين) تحديداً إلا أن ذلك يفسر مدى إنغلاقها على نفسها لاسيما في عقدي الثمانينيات والتسعينيات حيث احكمت عشيرة البو ناصر ومن ثم عائلة صدام حسين يدها على مفاصل الدولة والسلطة.

ووفقا لما تقدم يتضح أن النخبة السياسية العراقية التي حكمت العراق منذ ١٩٦٨ وحتى ٢٠٠٣ كانت نخبة عسكرية حتى منتصف الثمانينيات حين تمكن صدام حسين من إضعاف دور الجيش داخل أجهزة السلطة نتيجة للشك الذي لازمة حول طبيعة دور القوات المسلحة، لا سيما أنه عاصر الانقلابات التي قادها الجيش ضد السلطة من جهة؛ ونظرا لكونه في الأساس مدني وغير عسكري من جهة أخرى، وربما لأنه عاصر الصراع داخل نخبة البعث بين الجناح العسكري والجناح المدني وشاهد كيف كان الجناح العسكري يحسم الصراع لصالحه على الرغم من قلة عدده قياساً بالمدنيين داخل النخبة، لذا ترجم صدام رؤاه وموقفه من هذا الصراع بإضعاف دور الجيش داخل النخبة ومن ثم إفراغه من نفوذه، وتأتي خطوة صدام هذه ترجمة لنهاية الصراع بين المدنيين والعسكريين حول التحكم بالسلطة في العراق المعاصر(٧٤) .

فضلا عن ذلك ظلت هذه النخبة مغلقة على نفسها إذ لم تسمح بدخول غير البعثيين إليها إلا بنسبة محدودة وقليلة جدا من الأشخاص الذين هم فوق الشبهات ولا يُشك بإخلاصهم وموالاتهم من ناحية، كما أنها ظلت مغلقة حين اعتمدت على التكارتة في تقوية خطوط دفاعها عن السلطة وظلت مغلقة على نفسها حين اعتمدت على الإطار العائلي في إدارة دفة حكم البلاد من ناحية أخرى.

ثانيا: تقاطعات الوظيفة والدور للنخبة السياسية العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-٢٠٠٣

من نافل القول أن النظام الاجتماعي يتكون من أجزاء مترابطة متشابكة في العلاقة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن فهم وتحليل أي جزء بمعزل عن الأجزاء الأخرى إذ يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، ومن ثم فإن هذا التشابك العلائقي بين الأجزاء هو الذي يشكل بنية النظام وبنية استمراره (٧٥) .

وانطلاقا مما تقدم ينبغي إدراك أن الوظيفة الأساسية للنخبة السياسية في العهد الجمهوري هي استكمال عملية بناء الدولة التي بدأت مراحلها الأولى في العهد الملكي (تكوين الدولة أو تشكيل الدولة State Formation حيث إقامة المؤسسات الإدارية الخاصة بالدولة -الجهاز البيروقراطي- وكذلك المؤسسات العسكرية المسؤولة عن امن وحماية المجتمع -الجيش). ومن ثم فإن هذه المهمة تتطلب تفاعل وتكامل بين مختلف مؤسسات الدولة ومختلف مستويات النخبة من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يمهد لتكامل النظام السياسي والنظام الاجتماعي ومن ثم تحقيق المهمة الثانية في مشروع بناء الدولة وهي بناء الأمة(٧٦).

ومما يلحظ على النخبة السياسية العراقية في العهد الجمهوري أنها انشغلت في ترسيخ السلطة والإمساك بها اكثر من انشغالها لتحقيق التكامل على المستويين السياسي والاجتماعي الذي هو مفتاح تحقيق الشرعية السياسية التي تتطلب توافر ركائز ثلاثة لابد منها وهي: الركيزة القانونية التي تحدد آليات الوصول للسلطة والركيزة الثقافية التي تحدد مدى تقبل المجتمع لتمثيل السلطة له والركيزة الوظيفية التي تتعلق بقدرة النظام على إصدار

استجابات متسارعة لحاجات ومطالب المجتمع، وهذه الركائز الثلاث فإنها في الوقت الذي تعد إحدى مخرجات التكامل السياسي الاجتماعي فإنها في الوقت نفسه تعد إحدى مداخلات عملية بناء الأمة.

ومما تقدم يتضح أن النخبة السياسية في العهد الجمهوري كان أمامها إنجاز وظيفة أساسية مركبة تستلزم إدراج وظيفتين أخريين ضمنها بحيث لا يمكن لأي وظيفة أن تُنجز وتحقق غاياتها إن لم تستحصل تفاعل الوظيفتين الاخريين معها في إنجاز أهدافها، ألا وهي وظيفة بناء الدولة – الأمة.

غير أن تتبع مسار الأحداث في العهد الجمهوري يكشف أن النخبة السياسية العراقية كانت غير مدركة في الحقيقة لهذه الوظيفة وغير مدركة لمتطلباتها وأدوارها، لذا نجدها انغمست في تعزيز أركان السلطة وبناء المؤسسات الأمنية لتشكيل خطوط الدفاع الأساسية اللازمة للاستحواذ على إدارة دفة الحكم، وهو ما أثر على مسارات تحقيق التكامل المجتمعي من ناحية وتحقيق عملية التنمية الشاملة من ناحية أخرى التي تستلزمهما عملية بناء الدولة الأمة، والنقطة الجوهرية في هذا الإشكال هو افتقار النخبة السياسية التي تهيمن على السلطة إلى برنامج وطني مخطط ومدروس لإدارة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقرار وتكامل اجتماعي ونهضة تنموية تنتهي بتحصيل الشرعية السياسية الطوعية للسلطة.

فعبد الكريم قاسم على الرغم من أنه لم يكنُ يدين بمبدأ إيديولوجي سياسي معين إذ لم يكن لا قوميا وحدوياً ولا شيوعياً [٧٧] ، إلاّ أنه حاول استغلال الخلافات القائمة بين الفريقين وكثيرا ما كان يحاول ضرب بعضهما البعض الآخر لإضعافهما واستنزاف قواهما من ناحية وليحتفظ لوحده بإدارة دفة الحكم كما كان يعتقد من ناحية أخرى، بيد أن ذلك لم يشفع له إلا أن يكون في وسط ذلك المعترك السياسي فهو على الرغم من أنه لم يكن من انصار الوحدة العربية بين مصر وسوريا إلا أن نائبة ورفيقه في انقلاب ١٩٥٨ (عبد السلام عارف) كان من انصار ذلك الاتجاه وما استتبعه هذا التوجه من خلافات فكرية عملياتية بين الوحدويون العراقيون الناصريون(المؤيدون للوحدة مع مصر وسوريا) وما بين القوميون البعثيون العراقيون(المؤيدون للوحدة مع سوريا) وكل ذلك لا يعفى نظام قاسم من تداعيات هذا التوجه لا سيما وأن عارف كان وسط هذا المعترك المشحون [٧٨]. وهو ما كان إيذاناً بالخلاف بن قاسم وأنصاره من الشيوعيين الذين يرفضون توجهات عارف الناصرية والبعثية وبين عبد السلام عارف وأنصاره المؤيدون للتوجهات الوحدوية، وهو ما انتهى بعزل ومن ثم سجن عارف وكل مؤيديه هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن موافقة عبد الكريم قاسم على استباحة المليشيا الشعبية للحزب الشيوعي لمدينتي الموصل وكركوك في أذار وتموز على التوالي من عام ١٩٥٩ إثر تأييدهما لحركة التمرد الفاشلة التي قادها العقيد الموصلي عبد الوهاب الشواف (عضو لجنة الضباط الأحرار المخططة والمنفذة لانقلاب ١٩٥٨) ضد عبد الكريم قاسم

وما رافقها من أعمال قتل واعدامات فورية وسحل وتعليق للجثث على أعمدة الكهرباء وغيرها من الاعمال الوحشية بحق الكثير من الأبرياء الذين لم يقترفوا ذنباً سوى أنهم مختلفين عنهم في التوجه الأيديولوجي؛ ومن ثم ""تطهير المدينتين من إعداء الشيوعية"" لم يكن ليعفي قاسم من الحساب أبداً، فكان تأييده الضمني للشيوعيين وأعمالهم ووحشيتهم ضد الفرقاء السياسيين بداية لاندثارهم (ليس في هاتين المدينتين فحسب بل في العراق أجمع فيما بعد) وهو ما كان مقدمة لحركة انقلابية قام بها الجيش بدفع من البعثيين الذين جاءوا بعارف على رأس السلطة عام ١٩٦٣[٧٩] .

و كذا الحال ينطبق على عهد البعث لاسيما في حقبة السبعينيات حيث تم تصفية جميع الخصوم ما بين القتل والعزل السياسي، إذ طالت تلك التصفيات أركان القوة سواء في مجلس قيادة الثورة أو القيادة القطرية لحزب البعث في العراق أو القيادة القومية (كما أسلفنا سابقا)، ثم موجة الإعدامات التي طالت مجموعة من قيادات وضباط الجيش في نهاية حقبة الثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين بتهم التأمر ومحاولة الانقلاب على السلطة ومن ثم تصفية المتهمين جسديا وتصفية عوائلهم وقبائلهم اجتماعيا (وهو ما لحق بقبيلة الدليم في غرب البلاد والجبور في شمال وسط البلاد).

كل هذه الاحداث تعزز فرضية أن النخبة السياسية في العهد الجمهوري انشغلت بتعزيز أركان السلطة والحكم وتقوية مؤسساتها الأمنية أكثر من انشغالها بعملية بناء الدولة– الأمة.

من زاوية ثانية فأن الوظيفة الاجتماعية(التكامل الاجتماعي) هي الأخرى لم تتحقق إذ لم تكن السلطة السياسية تحظى بالشرعية السياسية الطوعية من المجتمع فهي من جهة لم تستطع التوغل والوصول الى كل مناطق وأقاليم العراق لاسيما في حقبة التسعينيات(حيث خرجت جميع مدن كردستان العراق من تحت سلطة الدولة عام ١٩٩٢)، بل أنه حتى قبل ذلك فإن سلطة بغداد في العهد الجمهوري لم تكن تحظى بالشرعية السياسية الطوعية في تلك المناطق، لكنها استطاعت بالقوة أن تحظى ببعض مظاهر الشرعية إلا أنها كانت شرعية صورية، هذا فضلاً عن الصراع المستميت للاستفراد بالسلطة كان مهدداً لمرتكزات ""الاندماج وتحقيق الوحدة الوطنية وبناء هوية وطنية عراقية جامعة، وأول تلك التهديدات تمثل في الموقف من الحقوق القومية للأكراد، تلك الحقوق التي مثلت اختباراً للقوة لكل أنظمة الحكم التي تولت السلطة في العراق سواء في العهد الملكي أم الجمهوري، إذ إن الخيار كان دائماً يميل إلى الحل العسكري ضد الأكراد لكن سرعان ما تلجأ الحكومة إلى إيقاف القتال والبحث عن حلول أخرى شريطة أن لا تقدم تنازلات للأكراد الذين كانوا لا يطمحون بأكثر من حكم ذاتي ضمن حدود الدولة العراقية، إلا أن تعنت ماسكي السلطة وصناع القرار كانوا يرون وحدة الأمة تأتي من صهرها بالقوة، وذلك ما حدث في العهدين الملكي والجمهوري.

والحقيقة أن عمليات الكر والفر بين السلطة والأكراد كانت ذات أثار سلبية على عملية الاندماج التي كان البلد بحاجة ماسة إليها لتحقيق الاستقرار، ومرد ذلك كما يبدو أن هناك انفصام بين القومية العربية والقومية الكردية وسبب هذا الانفصام في الأصل تعنت القيادات القومية العربية والقيادات القومية الكردية على السواء وعدم اعتراف بعضها بالبعض الآخر، فكانت القيادات القومية العربية ترى أنها تمتلك الحكم والسلطة والقوة ويجب أن يخضع لها الآخرون، وكانت القيادات الكردية ترى أنها هي صاحبة الكلمة الأخيرة في كردستان وأن هناك جموع كبيرة خلفها تدعمها في ذلك وهي من ثم قادرة على أن تزعزع وضع حكومة بغداد، الأمر الذي عاد سلباً على عملية الاندماج، إذ إن عملية تكوين الدولة على الرغم من أنها تستلزم سياسة القوة في مراحلها الأولى من أجل توحيد الجماعات المتفرقة في كيان واحد وجعل الدولة تبدو جسداً سياسياً منظماً يحتوي المجموع ويبعث فيه الشعور بالانتماء المشترك للدولة، بَيدَ أن ذلك يستلزم من ناحية ثانية حصول جهاز الدولة على ثقة محكوميها من خلال ترجمة عمليات بناء الدولة بمردودات مادية تعود بالفائدة على المُواطن، وذلك ما غاب فعلياً وكلياً عن ذهن الساسة الماسكين بالسلطة طيلة تأريخ الدولة العراقية"" [٨٠] .

فضلا عن ذلك كان هناك رفضاً كامناً لدى شرائح كثيرة من قطاعات المجتمع لاسيما في حقبة التسعينيات عقب غزو الكويت عام ١٩٩٠ التي هزت شرعية السلطة والدولة معاً بسبب ظروف الحصار الاقتصادي الجائر الذي الحق ضرارا كبيرا بالمجتمع وشل الحركة الاقتصادية للدولة وللمجتمع وما رافقه من انخفاض أو بالأحرى سحق قيمة الدينار العراقي وارتفاع مستويات التضخم والبطالة ومن ثم تحمل المواطن العبء الأكبر لمآلات السياسات الاقتصادية الخاطئة في تلك الحقبة، وتكلفة الديون جراء حرب الثمان سنوات مع إيران وغزو الكويت مما ولده شعورا كامنا بالرفض للنظام القائم .

ومن جانب آخر فإن عدم وعي حقيقة أهمية الجانب الاقتصادي وآثاره المدمرة على المجتمع والدولة في حالة انهياره استنزاف مقوماته قاد اقتصاد البلاد إلى الهاوية، فبعد أن استمرت عمليات التخطيط الاقتصادي والخطط التنموية الخمسية على الرغم مما رافقها من عقبات ونقص الإمكانات والخبرات إلا أن القطاع النفطي سجل في الحقبة الممتدة بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين نمواً قدر ٧.٦% والقطاع غير النفطي سجل نمو وصل إلى ٨.٧% [٨١]. إلا أن عدم النضج السياسي للنخبة وانغلاق الأفق السياسي لديها قادها إلى خوض غمار حروب عنيفة دمرت الدولة والمجتمع العراقي على حدٍ سواء.

إذ خرج العرق من الحرب مع ايران ١٩٨٠-١٩٨٨ باقتصاد مُثقل ومنهك بخسارة تقدر ٦٢ مليار دولار من عوائده النفطية واستنزاف ٣٥ — ٤٠ مليار دولار من أرصدة احتياطاته الأجنبية ومديونية عربية وأجنبية قدرت بنحو ٧٧ مليار دولار وتحمل نفقات عسكرية إضافية بتكلفة ١٠٥ مليار دولار وتدمير بنية تحتيه بقيمة ٣٠

مليار دولار، ناهيك عن توقف عجلة التنمية بسبب خسارة الطاقات والامكانيات والموارد البشرية والاقتصادية والصناعية وهروب الاستثمار الأجنبي بسبب فقدان البيئة الاستثمارية الآمنة نتيجة الحرب.

كما قدرت أجمالي الاضرار التي أصابت البنية التحتية جراء غزو الكويت بين ٢٠٠-٢٣٢ مليار دولار، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي من ٤٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ١٢ مليار دولار عام ١٩٩١ وتراجع قطاع التعدين (النفط بالدرجة الأولى) من ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢\١١ نصف مليار دولار فقط عام ١٩٩١، وهبطت قيمة الدينار العراقي من ٣.٢ دولار للدينار الواحد في مطلع ثمانينيات القرن العشرين إلى ٠.٠٠٠٥ في منتصف التسعينيات [٨٢]، مما يوحي أن النخبة السياسية لم تكن تمتلك أي إدراك لطبيعة وظيفتها الأساسية ولطبيعة دورها في هذه الوظيفة.

مما تقدم يتبين لنا أن النخبة السياسية لم تتوقف عند حدود عدم إدراك مستلزمات وظيفتها الاساسية فحسب بل لم تدرك حتى طبيعة الدور أو الأدوار التي تستلزمها تلك الوظيفة إذ إن لهذه الوظائف هدف محدد وهو المحافظة على النظام الاجتماعي بكليته ومن ثم فإن أي نشاط ضمن هذه الوظائف هو دور يمارس لدعم بنى النظام الاجتماعي وضمان استمراريته[٨٣]، وهذا يعني أن هناك قواعد محددة وأدوار محددة ومن ثم فإن عدم إتباع القواعد يعني عدم إتقان الأدوار مما يؤدي في النهاية إلى تصادم الأدوار أو صراعها[٨٤].

وبالتطبيق على النخبة السياسية العراقية يتضح لنا أن كل وظيفة سواء وظيفة بناء الدولة- الأمة أو الحفاظ على النظام الاجتماعي أو تحقيق التكامل الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة، كل منها تستلزم فهم الأدوار المتعلقة بها وما يستلزمه ذلك من النخبة من اتباع القواعد المنهجية في أداء هذه الوظائف وأداء الأدوار المطلوبة ونتيجة لعدم إدراك النخبة حقيقة هذه الأدوار وعلاقتها مع بعضها البعض نجدها بدلا من اتباع سياسة الاحتواء والاستيعاب أثناء الفترات التي تعصف بالتناقضات إلى الواجهة نجدها تلجأ إلى أسلوب التصفية (الإعدامات) والعزل السياسي (المنع وطرد من الوظيفة) وهذا ما حصل أثناء حقبة عبد الكريم قاسم كما مر بنا سلفا، فبدلا من أن يمارس دوره الوسطي لا سيما أنه لم يكن يدين بعقيدة إيديولوجية في خضم التناقض الفكري بين القوميين العروبيين (سواء الناصريين أو البعثيين) وبين الشيوعيين نجده ينحاز لطرف ضد آخر في الصراع القائم بين الطرفين وهذه في الحقيقة ليست دورا تطلبه القيادة بل دورا تنازعته الميول والرغبة الشخصية وهو ما يفترض عدم وجوده بين مجموعة الأدوار التي ينبغي أن يضطلع بها من يقود البلد لاسيما في المراحل الحرجة في ظل حداثة تجربة التغيير الثوري لنمط الحكم في البلاد وربما انقلاب قاسم على عبد السلام عارف رفيقه وشريكه في انقلاب ١٩٥٨ واعتقال الاخير وسجنه هو خير دليل على تقاطع الادوار هذه.

وكذا الحال تكرر في حقبة حكم البعث إذ كان عقد السبعينيات هو عقد تصفية جسدية وعزل سياسي لكثير من الخصوم وتم ذلك في الحقيقة تحت مسمى إستلاب دور الآخر أو ما يسميه هيربرت ميد أخذ دور الآخر (مع اختلاف المخرجات) وهو توقع سلوك الآخرين في مواقف محددة ومن ثم تبني ردود أفعال وفقاً لذلك [٨٥] ، علماً أن ترك باب التأويلات والتوقعات لسلوك الآخرين مفتوحاً بلا حدود يوحي بأن السلطة ذات طبيعة تسلطية واستبدادية ومن ثم غياب ورفض أي نقد أو اعتراض أو مخالفة في المنهج أو السلوك لذلك حدثت الكثير من التصفيات في تلك الحقبة بناءً على سعة باب التأويل لسلوك الأخر.

من جانب آخر فإن الوظيفة الأساسية(بناء الدولة– الأمة) تتطلب أن يكون هناك فهم ووعي وإدراك للعلاقة بين أدوار كل وظيفة من ناحية وفهم وإدراك لطبيعة الأدوار بين هذه الوظيفة وأدوار الوظائف الأخرى من ناحية ثانية؛ وهذا يتطلب أن تسود علاقات التعاون والتفاعل بين الأدوار بدلاً من علاقات التصادم والصراع بين الأدوار وهو ما ظهر جليا في طبيعة العلاقة مع الكورد ومع الأحزاب والقوى السياسية في الساحة، فالعلاقة مع الكورد ظلت موتورة وغالبا ما يتم اللجوء إلى الخيار العسكري بوصفه حلاً يجسد طبيعة النخبة السياسية وطبيعة وعيها للأدوار، إذ غالبا ما تسود هنا الميول الشخصية في الهيمنة والتحكم ومن ثم شخصنة السلطة، وهو ما يكشف عن عدم إدراك دور القيادة في المجتمع وعدم إدراك طبيعة الأدوار المتعلقة بالمنصب الحكومي (سواء رئيس دولة أو رئيس وزراء وغيرها من المناصب السيادية العليا في الدولة) وهو ما يوحي عدم إدراك النخبة السياسية لطبيعة دورها في المجتمع من ناحية وعدم إدراكها لمتغيرات هذا الدور من نحيةٍ ثانية وعدم إدراكها لعلاقة دورها هذا مع الأدوار الأخرى؛ ونظرا لغياب هذا الإدراك فقدت النخبة القدرة على أداء الأدوار كلٌ بحسب متطلباته؛ لذا كان الصراع(الحل العسكري) هو الطاغي في هذه العلاقة.

المحور الرابع: النخبة السياسية العراقية في العهد الجمهوري بعد ٢٠٠٣

تنتمي هذه النخبة إلى النمط الثالث الذي شكل انماط النخب السياسية في العراق وتختلف عن النمطين السابقين كما أنها تختلف في التركيبة الثقافية والفكرية عن الجيلين الأول الملكي والثاني الجمهوري من حيث أنها نخبة مدنية بحتة وذات ولاءات متناقضة فهي تجمع بين ولائين متناقضين إسلامي وعلماني، شرقي وغربي، ولتحليل هذه الولاءات والانتماءات لابد من معرفة طبيعتها ومن ثم في ضوء ذلك يمكن تحديد التقاطعات بين الوظيفة والدور لديها وكما يأتي:

أولاً: طبيعة النخبة السياسية العراقية في العهد الجمهوري بعد ٢٠٠٣

ثانياً: تقاطعات الوظيفة والدور للنخبة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣

أولاً: طبيعة النخبة السياسية العراقية في العهد الجمهوري بعد ٢٠٠٣

اتسمت الأجواء التي تشكلت فيها النخبة السياسية في العراق الجمهوري بعد ٢٠٠٣ بصراع هوياتي حاد *. إذ بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراق في ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٣ بدأت تتشكل ملامح النخبة السياسية التي حكمت العراق بعد ٢٠٠٣ ، إذ أعلن رئيس سلطة الائتلاف المؤقت (الحاكم المدني الأمريكي للعراق) بول بريمر في الثالث عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٣ عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي(١٤٨٣) في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ [٨٦]، وأعلن بريمر أن المجلس يتكون من (٢٥) عضوا وكانت النسخة الأمريكية لمجلس الحكم الانتقالي ذات مسار إنقسامي منذ البداية إذ تعاملت السياسة الأمريكية مع المجلس وفقا للتكوينات المذهبية تارة وفقا للتكوينات القومية تارة أخرى؛ فعلى أساس طائفي–مذهبي قسمت المجتمع العراقي إلى سنة وشيعة وعلى أساس قومي قسمت المجتمع إلى أكراد وعرب، وهي بهذا أرادت أن تهمش السنة فقسمتهم إلى عرب وأكراد ومن ناحية أخرى أرادت بهذا التقسيم أن ترسخ التكوينات الهوياتية المتناقضة لتضمن سلامة مسار مصالحها مستقبلا، وقد شهد المجلس تحالف أقصى اليمين (أحزاب الإسلام السياسي) مع أقصى اليسار (الحزب الشيوعي العراقي وأحزاب علمانية أخرى)، وكان توزيع المقاعد الـ(٢٥) بواقع (١٣) للشيعة و(٥) للسنة و(٥) للكورد و(١) للتركمان و(١) للمسيحيين، وكان (٦٤%) من الشخصيات الـ(٢٥) التي كونت المجلس هي من الشخصيات التي عاشت حياتها إما خارج العراق (سوريا وإيران وأوروبا) وأما في كردستان (بعد خروجها من سيطرة حكومة بغداد عام ١٩٩٢)[*] و(٣٦%) من الـ(٢٥) فقط ممن عاشوا في داخل العراق وكان توزيعها كالاتي(٩) خارج العراق و(٧) في كردسان و(٩) في العراق، وهو ما أوجد انقساما حتى داخل نخبة المجلس نفسها فظهر مصطلح معارضة الخارج ومعارضة الداخل، وكانت رئاسة المجلس دورية لمدة شهر تسلمها (١١) شخصاً وكانت الغلبة فيها لمعارضة الخارج.

ومما يلحظ على مجلس الحكم انه يتكون من ثلاث مكونات هم الشيعة والسنة والأكراد وهو يتكون من أحزاب سياسية شكلت محور المعارضة لنظام صدام حسين في الخارج وهي حزب الدعوة الإسلامية تأسس عام ١٩٧٥ بقيادة مُحَمَّد باقر الصدر، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية تأسس في إيران عام ١٩٨٢ بقيادة مُحَمَّد باقر الحكيم، وحزب حركة الوفاق الوطني العراقي تأسس عام ١٩٩٠ بقيادة إياد علاوي، وحزب المؤتمر الوطني العراقي تأسس عام ١٩٩٢ بقيادة أحمد الجلبي، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني تأسس عام ١٩٧٥، والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني وترجع بدايات تأسيسه إلى عام ١٩٤٦ على يد ملا مصطفى البرزاني، والحزب الشيوعي العراقي وترجع بدايات تأسيسه إلى عام ١٩٣٥، وهذه التنظيمات كان لها حضورا خارج حدود سيطرة العراق أو خارج حدود سيطرة بغداد وهي شكلت اللبنة الأولى التي اعتمدتها

النسخة الأمريكية عند غزوها العراق ثم أضيف إليها بعض الأحزاب والشخصيات التي شكلت فيما بعد مجلس الحكم الانتقالي ومن ثم خريطة الأحزاب السياسية العراقية.

وعلى أساس هذا المحتوى الانقسامي تشكلت بدايات الحكم الجديد في العراق بعد ٢٠٠٣ فكانت هناك حكومة مؤقته في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ بقيادة أياد علاوي (حركة الوفاق الوطني) حلت محل سلطة الائتلاف المؤقتة وهيأت المناخ للحكومة العراقية الانتقالية التي ترأسها إبراهيم الجعفري (حزب الدعوة الإسلامية) في أيار /مايو ٢٠٠٥ وكانت من أهم أعمالها التصديق على مسودة الدستور العراقي الدائم(التي تم وضعها في بضعة أشهر فحسب) والتهيئة لانتخابات على أساس الدستور الجديد لحكومة دائمية لمدة أربع سنوات؛ ثم كانت حكومتي نوري المالكي (حزب الدعوة الإسلامية) الولاية الأولى عام ٢٠٠٦ والولاية الثانية عام ٢٠١٠ ؛ ثم حكومة حيدر العبادي (حزب الدعوة الإسلامية) عام ٢٠١٤ ؛ ثم حكومة عادل عبد المهدي(مستقل/مرشح تسوية)عام ٢٠١٨ ؛ ثم حكومة مصطفى الكاظمي مؤقتة عام ٢٠٢٠ (مستقل/ مرشح تسوية)؛ ثم حكومة مُحَمَّد شياع السوداني (مستقل–استقال من حزب الدعوة عام٢٠١٩–/ مرشح تسوية) عام ٢٠٢٢.

واستنادا إلى تشكيلة الحكومات منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي وإلى حكومة مُحَمَّد شياع السوداني أي منذ ٢٠٠٤ وإلى ٢٠٢٣ نجد أن هناك هيمنة لأحزاب معينة على السلطة وممارسة الحكم، وحتى رؤساء الوزراء الذين وصفوا بأنهم مستقلين(عبد المهدي والكاظمي والسوداني) فإنه في الحقيقة هم مستقلين من الناحية التنظيمية والانتماء الحزبي لكنهم فعليا غير مستقلين في إدارة دفة الحكم بل كانوا غالبا تحت الضغط وتدخل المتنفذين الحقيقيين من الأحزاب التي لها الهيمنة على السلطة والحكم، فضلا عن أن تشكيلة الوزارات كانت خاضعة للمحاصصة والتقسيمات الحزبية وحتى في الوزارات التي كانت مخصصة للقوى السياسية الاقل قوة وتأثيراً كانت كثيرا ما تخضع للضغوطات من الأحزاب والكتل أو القوى السياسية الأقوى لاسيما أن المتنفذين في هذه الوزارات غالبا ما كانوا يقعون تحت ضغط هذه القوى السياسية ومن ثم تصبح الوزارة مقيدة بمصالح الكتل والاحزاب السياسية ، وتعود جذور المشكلة إلى أن النخب السياسية الراهنة لم تُبْنَ رؤاها السياسية على مفهوم الدولة كشخصية مستقلة، بل شهدت تداخلاً بين مفهوم الدولة والسلطة، مما جعل السيطرة على السلطة الهدف الأسمى للنخب، وأدى ذلك إلى إضعاف الدولة وتحويلها إلى كيان ضعيف، وهو ما يتجلى بوضوح في كثرة الصراعات والمعارك الجانبية التي تشتبك حول تشكيل السلطة وتوزيعها .

وبالعودة إلى طبيعة النخبة السياسية العراقية التي حكمت العراق بعد ٢٠٠٣ فأنها نشأت في ظل انقسام مذهبي– طائفي– قومي لذلك أتسمت وتأطرت بأطر هذا الانقسام، وكثيرا ما حكمت هذه الأطر مجريات السياسة العراقية الداخلية منها والخارجية، إلا أنه على الرغم من ذلك اتسمت هذه النخبة بأنها نخبة مدنية صرفة

عملت على ضمان ديمومتها واستمراريتها وقوتها من خلال تلك الأطر المذهبية والقومية والطائفية وما توفره لها من مساحة تاريخية وجغرافية واجتماعية في حشد التأييد والمساندة لإدامة زخم استمراريتها.

وهذا ما برهنته جميع الانتخابات لحكومات ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ جميعها جرت بشكل طائفي مذهبي قومي بحت فلم يكن هناك شيعياً أو سنيا أو كردياً او تركمانياً او مسلماً او مسيحياً او إزيديا وغيرها إلا وانتخب أبن مذهبه أو طائفته أو قوميته أو إثنينه أو دينه بل وحتى عشيرته فكانت الانتخابات تتم على هذه الأسس والأطر ولم تجرِ على أساس وطني، والمتغير الوطني لم يؤشر إلا في انتخابات ٢٠١٨ التي شهدت تغييراً نسبياً وإن كان طفيفاً في انفلات الناخب من ربقة الطائفة والمذهب والقومية والدين فكان الأساس الوطني في الانتخابات حاضراً على الرغم من محدوديته إلاّ أنه أشر متغيراً جديداً نحو الهوية الوطنية والتخلي عن الهوية الفرعية وكان بشكل أكثر وضوحاً في الانتخابات المبكرة عام ٢٠٢١.

ونتيجة لاعتماد نسخة الهوية الفرعية بديلا عن الهوية الوطنية العراقية في تشكيل الأحزاب السياسية ومجلس الحكم الانتقالي والحكومات المتعاقبة ومجمل العملية السياسية مما وسم الأحزاب السياسية بالإنغلاق على هوية فرعيه واحدة مع بعض الاستثناءات النسبية البسيطة في حدود المصلحة الخاصة وليس في حدود القناعة الفكرية والأيديولوجية، فكانت الأحزاب الشيعية تحتضن فقط الشيعة والأحزاب الكردية تحتضن فقط الأكراد والأحزاب السنية تحتضن فقط السنة وهكذا بقية الأحزاب الموجودة؛ علماً أن جميع الأحزاب والقوى السياسية هي ليست ذات قاعدة جماهيرية واسعة بدليل أن أي منها منذ ٢٠٠٣ ولحد عام ٢٠٢٥ (تاريخ كتابة هذه السطور) لم يستطع أن يحصل على خُمس(١/٥) بل أقل من ذلك بكثير من اصوات الناخبين في العراق لذلك كانت تلك الأحزاب تدخل في تحالفات وتكتلات من أجل الحصول على الاصوات في الانتخابات، ناهيك عن اعتمادها على نظام القائمة المغلقة ثم القائمة شبه المغلقة ثم المفتوحة فضلاً عن اعتماد نظام سانت ليغو في اغلب الانتخابات مما يتيح للأحزاب الكبيرة الهيمنة وابتلاع الأحزاب الصغيرة.

ومن ثم فإن طابع الإنغلاق الذي وسم القوى والاحزاب السياسية فإنه وسم النخبة السياسية بذات الوسم فكانت نخبة مغلقة على نفسها لا يدور في رحاها إلاّ من إرتبط بمصالحها؛ لذلك شهدت ارتباطات مصلحية أكثر وثاقةً وقوةً من الأرتباطات الفكرية أو الأيديولوجية أو حتى القناعات السياسية؛ وقد تجسد هذا التوجه في بناء شبكات نفوذ مغلقة ومتماسكة، ارتكزت على مجموعتين رئيسيتين: الأولى ضمت أفراد الأسرة والمقربين الذين أُسنِدت إليهم مناصب حساسة ومواقع استراتيجية داخل الدولة، والثانية تألفت من كوادر الأحزاب المتنفذة الذين تم توظيفهم في مواقع مؤثرة داخل المؤسسات الحكومية، مع مرور الوقت، تطورت هذه الشبكات إلى منظومة سلطة موازية تجاوزت نفوذها مؤسسات الدولة الرسمية، وأسهمت في ترسيخ نمط حكم قائم على

الولاءات الشخصية والمصالح الضيقة، على حساب مبادئ الكفاءة المؤسسية ومتطلبات الحوكمة الرشيدة، وكان نوري المالكي اول من جسد هذه الفلسفة بشكل صارخ، إذ قام ببناء مجموعة صغيرة ومتماسكة من الموظفين التنفيذيين، عرفت بـ"المالكيون"، تربطهم به علاقات شخصية وثيقة، وتشمل هذه المجموعة فئتين أساسيتين: الأولى تضم أفراد عائلته المقربين، مثل ابنه وأبناء إخوته وزوج ابنته، الذين شغلوا مناصب حساسة في مكتب رئيس الوزراء، فيما تشكلت الثانية من كوادر حزبه، حزب الدعوة، الذين اصطفوا إلى جانبه بعد استحواذه على قيادة الحزب وتعزيز سلطته كرئيس للوزراء[٨٧] .

من زاوية ثانية النخبة السياسية بعد ٢٠٠٣ على الرغم من مدنيتها وعلى الرغم من المستوى العالي من التعليم إلاّ أنها كانت تنتمي اجتماعيا إلى الطبقات الدنيا والمتوسطة الدنيا[٨٨] كما هو حال النخبة السياسية في العهدين الملكي والجمهوري، ولكنها على الرغم من ذلك فإنها تمثل تحولاً واضحاً في المستوى التعليمي عن النخبتين السابقتين فعلى سبيل المثال كانت أقل نسبة من حملة شهادة الدكتوراه هي في حكومة مصطفى الكاظمي ٢٥% وكانت أعلى نسبة من حملة شهادة الدكتوراه هي في حكومة عادل عبد المهدي ٥٦.٥% كما في الجدول رقم(١٢)

الجدول رقم (١٢) يبين المستوى التعليمي في الوزارات

الشهادة	حكومة الجعفري 2005	حكومة المالكي الأولى ٢٠٠٦	حكومة المالكي الثانية ٢٠١٠	حكومة العبادي ٢٠١٤	حكومة عبدالمهدي ٢٠١٨	حكومة الكاظمي ٢٠٢٠	حكومة السوداني ٢٠٢٢
دكتوراه	%٤١.٦	%٣٦.٦	%٣٤.٢	%٣٣.٣	%٥٦.٥	%٢٥	%٣٣.٣
ماجستير	%١٦.٦	%٢٠	%١٧	%١٤.٢	%١٣	%٣٥.٧	%٤١.٦
بكالوريوس	%٣٨.٨	%٣٣.٣	%٣٧	%٤٧.٦	%٢١.٧	%٣٩.٢	%٢٥
مجهول	%٣	%١٠.١	%١١.٨	%٤.٩	%٨.٢	%٠	%٠.١

الجدول من إعداد الباحث

كما كانت نسبة حملة الشهادات العليا من الخارج كبيرة في عموم الوزارات والغالبية العظمى كانت من دول أوروبية متقدمة وقلة قليلة جداً من دول أوروبا الشرقية وكانت أعلى نسبة هي في حكومة نوري المالكي الأولى عام ٢٠٠٦(٤٦.٦%) وأقل نسبة كانت في حكومة نوري المالكي الثانية عام ٢٠١٠(١٧%) كما في الجدول رقم (١٣)

الجدول رقم (١٣) يبين نسبة حملة الشهادات المتحصلة من الخارج

حكومة الجعفري 2005	حكومة المالكي الاولى٢٠٠٦	حكومة المالكي الثانية ٢٠١٠	حكومة العبادي ٢٠١٤	حكومة عبدالمهدي ٢٠١٨	حكومة الكاظمي ٢٠٢٠	حكومة السوداني ٢٠٢٢
%٤٤.٤	%٤٦.٦	%١٧	%٢٣.٨	%٢٦	%٢١.٤	%٢٠.٨

الجدول من إعداد الباحث

فضلا عن ذلك كانت غالبية التخصصات الدراسية ذات طابع علمي فني وكانت أعلى نسبة في حكومة المالكي الأولى ٧٦.٦% واقل نسبة في حكومة السوداني ٤١.٦% كما في الجدول رقم (١٤)

الجدول رقم (١٤) يبين نسبة حملة التخصصات العلمية والفنية في الوزارات

حكومة الجعفري ٢٠٠٥	حكومة المالكي الأولى ٢٠٠٦	حكومة المالكي الثانية ٢٠١٠	حكومة العبادي ٢٠١٤	حكومة عبدالمهدي ٢٠١٨	حكومة الكاظمي ٢٠٢٠	حكومة السوداني ٢٠٢٢
%٦٣.٨	%٧٦.٦	%٦٠	%٦١.٩	%٦٠.٨	%٧٥	%٤١.٦

الجدول من إعداد الباحث

لكن على الرغم من ذلك فإن العراق يعد من الدول المتقدمة في نسبة الفساد وتردي الخدمات وكثرة المحسوبية؛ إذ يشير مؤشر مدركات الفساد إلى ترسخ الفساد في العراق إذ مازال يقبع في أسفل قائمة مكافحة الفساد كما في الجدول رقم(١٥)

الجدول رقم(١٥) يبين موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد

السنة	عدد الدول في المؤشر	ترتيب العراق في قائمة المؤشر		السنة	عدد الدول في المؤشر	ترتيب العراق في قائمة المؤشر
٢٠٠٣	١٣٠	١١٣		١٠١٣	١٧٥	١٧١
٢٠٠٤	١٤٩	١٢٩		١٠١٤	١٧٤	١٧٠

٢٠٠٥	١٩٤	١٣٧	٢٠١٥	١٦٧	١٦١
٢٠٠٦	١٦٣	١٦٠	٢٠١٦	١٧٦	١٦٦
٢٠٠٧	١٨٠	١٧٨	٢٠١٧	١٨٠	١٦٩
٢٠٠٨	١٨٠	١٧٨	٢٠١٨	١٨٠	١٦٨
٢٠٠٩	١٨٠	١٧٦	٢٠١٩	١٨٠	١٦٢
٢٠١٠	١٧٨	١٧٥	٢٠٢٠	١٨٠	١٦٠
٢٠١١	١٨٣	١٧٥	٢٠٢١	١٨٠	١٥٧
٢٠١٢	١٧٦	١٦٩	٢٠٢٢	١٨٠	١٥٧

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: https://www.transparency.org/en/cpi

وهذا يؤشر حجم الفساد المستشري في الدولة العراقية مما يؤكد أن هناك خللاً بنيوياً في إدارة مؤسسات الدولة وعدم مأسسة الادارة وعدم مأسسة السلطة نتيجة للاعتبارات المصلحية التي تربط الوزراء برؤساء أحزابهم وكتلهم الحزبية التي أوصلتهم إلى كرسي الوزارة، ومن ثم أصبحت الوزارة أداة لتنفيذ مصلحة الحزب أو الكتل السياسية أولا وتقديم المصلحة الفئوية على المصلحة الوطنية، مما قاد إلى استشراء الفساد وهدر المال العام، فمثلا قدر وزير المالية(حكومة الكاظمي ٢٠٢٠) علي علاوي أنه في الفترة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تم تحويل ما نسبته(٢٥-٣٠%) من ميزانية الدولة إلى الأحزاب السياسية الحاكمة عبر الفساد؛ وفي عام ٢٠٢٠ قدر أن هناك مابين ١٠٠-٣٠٠ مليار دولار يحتفظ بها عراقيون في الخارج واغلبها تم الاستحواذ عليها بشكل غير شرعي[٨٩]، ما يؤكد عمق وقوة الروابط المصلحية بين أعضاء النخبة لاسيما أن هناك سيطرة قوية للأحزاب والقوى السياسية على كبار موظفي الخدمة المدنية الذين يشكلون قوة بيروقراطية خفية أو كامنة داخل الوزارات، لا سيما إذا علمنا أن إدراك الدور وعلاقته مع الأدوار الأخرى يعني إدراك سلوك الجهاز البيروقراطي بوصفه مشارك رئيس في صنع السياسة العامة وتنفيذها، فهو جهاز يتوسط العلاقة بين ممارسة سلطة والمجتمع علماً أن الطبقة العليا من هذا الجهاز تعد صانع رئيس للقرار بشكل غير مباشر، ومن ثم فإن كفاءة أداء هذا الجهاز تحسم بشكل مباشر مسألة استحصال الشرعية السياسية للسلطة في نظر الجمهور من عدمها لاسيما أن الهياكل البنيوية لمؤسسات الدولة قد منحت المزيد من التأثير للجهاز البيروقراطي ومن ثم منحه قوة غير ظاهرة للعيان في التأثير على طبيعة ونوع الأداء وهو ما يؤثر في استحصال الشرعية للسلطة[٩٠].

بيد أن عدم وعي وإدراك النخبة لأدوارها فضلا عن تقاطعاتها دفع بها نتيجة لإدراك السلطة بوصفها مصدر للقوة والنفوذ والثراء إلى تسييس الجهاز البيروقراطي لاسيما الطبقة العليا منه، ومن ثم التحكم بالمؤسسات

والقرارات الصادرة عنها بما يتوافق ومصلحة الحزب أو الكتل السياسية الداعمة والحامية والراعية لهذا الجزء من كبار موظفي الخدمة المدنية، ومن ثم يشكل هؤلاء بوابة لضمان صب الموارد المالية للدولة في صالح الأحزاب والكتل السياسية عبر نظام العقود وإبرام الصفقات التجارية بما يضمن مصالح القوى السياسية، فربما مبادرة وزير ما بالغاء قرار معين؛ يواجه رفضاً قاطعاً من قبل كبار موظفي الخدمة المدنية في تلك الوزارة ومن ثم تبدأ الوعود والضغوط تُمارس حتى يضطر الوزير إلى العدول عن قراره، وربما ارتفاع نسبة الفساد في مؤسسات الدولة وهدر المال العام وضياع جزء كبير من الموارد المالية سنويا يفسر تقاطعات أدوار النخبة نظراً لعدم إدراكها حقيقة هذه الادوار وهو ما يربك بالأساس الوظائف الأساسية التي من المفترض أن تنجزها النخبة السياسية [٩١].

يضاف إلى ذلك إن عملية تسييس جهاز الخدمة المدنية في العراق لصالح الأحزاب والمتنفذين هو ما يؤكد قوة الروابط المصلحية وعلاقتها بانغلاق النخبة إذ غذت الهيكلية الانقسامية الطائفية– المذهبية– القومية لجهاز الدولة شبكة واسعة ومتحكمة من المحسوبية ومن ثم السيطرة على موارد القطاع العام كمصدر رئيس لهذه المحسوبية التي تدار من النخبة ووكلائها[٩٢] .

فتسييس الجهاز البيروقراطي ونظام المحسوبية تم ابتكاره في المؤسسات الرسمية في الدولة عبر ما يسمى بالدرجات الخاصة إذ يُقدّر أن هناك اكثر من(١٠٠٠) درجة خاصة في مؤسسات الدولة العراقية تحت مختلف العناوين الوظيفية(من درجة وكيل وزير، مدير عام، رئيس موظفين وغيرها من العناوين) وهم من كبار موظفي الخدمة المدنية في الدولة وهؤلاء يعملون كوكلاء مباشرين للأحزاب السياسية، إذ عبر السماح لهؤلاء بكسب رواتب أعلى مما هي عليه في النطاق القياسي لرواتب الخدمة المدنية فضلا عن الحماية السياسية والقوة والنفوذ التي توفرها لهم الأحزاب والقوى السياسية مقابل تمرير مصالح الحزب أو الكتلة السياسية في الوزارة، وغالبا ما يصطدم الوزير بشكل مباشر بهؤلاء الموظفين في وزارته ومن ثم هو مجبر في الغالب على السكوت عن هذا الدور مقابل سريان الدور المصلحي للحزب أو الكتل السياسية التي يمثلها في إدارة هذه الوزارة علماً أن هذه العملية مسؤولة عن تمويل الفساد المرتبط بالعقود (مع الشركات والمؤسسات الأخرى) إلى الأحزاب السياسية [٩٣]، إذ صرح رئيس هيئة النزاهة للأعوام ٢٠٠٤–٢٠٠٦ إن إساءة استخدام العقود الحكومية يمثل الأب الشرعي لجميع قضايا الفساد وغالبا ما يتم منح هذه العقود لرجال أعمال مقربين من الأحزاب السياسية المهمة أو مقربين من وكلاء هذه الأحزاب في الوزارات وغالبا ما يتم تضخيم التكاليف بشكل متعمد والتي يعود فيئها على الطرفين المشتركين في العملية [٩٤].

ناهيك عن الاحتيال والتزوير في إبرام بعض العقود مع شركات وهميه فعلى سبيل المثال لا الحصر تم التعاقد على إنشاء محطة كهربائية في مدينة الناصرية(جنوب العراق) وتم توقيع العقد مع شركة ""Power Engines

"" البريطانية وتم تسليم مبلغ العقد البالغ ٢١ مليون دولار إلى الشركة البريطانية ليتم بعد حين اكتشاف أن الشركة وهمية وعلى الرغم من ذلك لم تتم محاسبة المتورطين في هذا العقد [٩٥]، وهذا ما يدل على عمق الروابط المصلحية بين أعضاء النخبة وهو ما قاد إلى أن يحتل العراق مواقع متقدمة في الفساد بحسب مؤشر مدركات الفساد العالمي السالفة الذكر.

ثانياً: تقاطعات الوظيفة والدور للنخبة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣

النخبة السياسية التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ تمثل النسخة الثالثة للنخبة السياسية العراقية إذ كانت نسختها الأولى في العراق الملكي ونسختها الثانية في العراق الجمهوري منذ عام 1958 وحتى ٢٠٠٣ فإذا كانت النسخة الأولى قد وعت وظيفتها ومهمتها الأساسية (بناء الدولة الوليدة وتحقيق التنمية الاقتصادية) إلا أن تقاطعات الأدوار أنعكس سلباً على إنجاز الوظيفة، وإذا كانت النسخة الثانية على الرغم من بعض الأدوار الجيدة في حقبة السبعينيات (فيما يتعلق بمجال الاقتصادي وزيادة الدخل القومي والدخل الفردي) بيد أن عدم إدراك وظيفتها الأساسية قاد إلى تقاطعات حادة أفقياً وعمودياً في الأدوار انعكس على الوظيفة بشكل سلبي، فإن النسخة الثالثة في الحقيقة لم تكن أفضل حالا من النسختين الأولى والثانية.

وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي في النسخة الثالثة جاء متضمناً ومشدداً على ترسيخ قيم الديمقراطية في الدولة والمجتمع فكراً وممارسةً لاسيما أن هذه النسخة جات لتستبدل الدكتاتورية والتهميش والإقصاء والشخصنة والولاءات الضيقة بقيم تشاركية وطنية مواطنيه نابعة من صميم القيم المؤسسية للمنظومة الديمقراطية بيد أن وقائع صناعة السياسة والقرار تثبت خلاف ذلك.

فإذا كانت مدارك عملية بناء الدولة وتحقيق التنمية تستلزم وجود جهاز بيروقراطي فعال لإدارة عملية البناء التي تتطلب تفكيك بنى النظام التقليدي وتفكيك انتماءاته وولاءاته الفرعية وإعادة تجميعها وتركيبها وفقا لصياغة حديثة تتطلبها عملية البناء، يكون فيها الولاء والانتماء للدولة فحسب من خلال توليد حس الانتماء المشترك بين الجماعات الثقافية المختلفة عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها تجاه الانخراط في مؤسساتها من ناحية وعبر إصدار استجابات سريعة لحاجات ومطالب تلك الجماعات بالصيغة التي تُشعرها بقوة الدولة المادية والمعنوية وبضرورة وجودها واستمراريها لإشباع تلك الحاجات والمطالب من جهة أخرى، ومن ثم توليد حس الانتماء إلى الدولة ومؤسساتها بوصفها مشتركاً عاماً يمتلك لوحده القدرة على إشباع الحاجات للجماعات المختلفة وبذلك يغدو الدفاع عن هذا المشترك واجباً وحقاً عاماً للدولة في ذمة المجتمع الذي يجد نفسه متطابقاً مع الدولة التي تكون بدورها متماثله مع المجتمع[٩٦] وهذه هي الوظيفة الأساسية للنخبة السياسية.

بيد أن الوقائع تؤشر انقسام المجتمع العراقي عمودياً على أساس الانتماءات المذهبية والقومية والدينية وأفقياً على أساس الولاءات الهوياتية والمناطقية والعشائرية والطائفية انتهت بفقدان الثقة بين الأطراف المكونة للمجتمع ومن ثم الانزلاق في صدام هوياتي حاد بلغ ذروته بين أعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد من أن وظيفة العملية الاجتماعية هي دعم الهياكل الاجتماعية والحفاظ عليها بوصف النشاط الاجتماعي يسهم في حفظ التوازن الاجتماعي الذي يميل إلى تصحيح نفسه في حالة الاضطراب[٩٧]؛ وهي مهمة ليست سهلة تقتضي من النظام السياسي ونخبته أن تكون مدركة لوظيفتها ودورها، إلاّ أن عملية إدارة السلطة والدولة بعد ٢٠٠٣ كانت بالأساس قائمة على أساس انقسامي منذ اللحظة الأولى التي ارتضت فيها النخبة السياسية الجلوس على طاولة بريمر في مجلس الحكم الانتقالي على أساس هوياتي طائفي- مذهبي- قومي ومن ثم جاءت الممارسة الفعلية للسلطة والسياسة قائمة على تلك التقسيمات الهوياتية نفسها وهو ما أدى ليس إلى انهيار التوازن الاجتماعي فحسب بل هدد الوجود المجتمعي ذاته، وليس ادل على ذلك من القتل على الهوية وعمليات التهجير اللتان لم تتوقفا عند إحداث الشرخ الاجتماعي بل امتدت إلى ترسيخ الانقسام المجتمعي، وهذا يؤشر أن النخبة السياسية بنسختها الثالثة كانت غير مدركة لوظيفتها وما تستلزمه من أدوات تحقيقها فضلا عن عدم إدراك الأدوار المطلوبة منها لتحقيق تلك الوظيفة.

من جانب آخر فإن النخبة السياسية كانت أمام مرحلة أساسية ومفصل مهم للشروع في وظيفة بناء الدولة وتحقيق التنمية ألا وهي بناء الجهاز البيروقراطي، إذ إن تبعات الاحتلال ألأميركي جاءت لتُفرغ هذا الجهاز من محتواه تحت طائلة قانون المسألة والعدالة وبموجب ذلك خرج كثير من مسيري الجهاز البيروقراطي خارج الخدمة؛ ورافق ذلك أن النخبة الجديدة حين صعدت سلم السلطة لم تكن تمتلك مشروع بناء الدولة؛ ولم تكن تمتلك أجندة مؤسساتية تنظيمية إدارية-إجرائية؛ مما يعني افتقارها إلى القيم المؤسسية والأيديولوجية التي ممكن من خلالها اكتساب الشرعية السياسية في نظر المجتمع، وبدلا من البحث عن ذلك تخلت النخبة عن هذا الدور وراحت تقوم بأدوار متعارضة مع دورها الجوهري حين راحت ترسخ مفاهيم الجماعة الهوياتية بأسسها الطائفية والمذهبية والقومية والدينية ومن ثم ترسيخ كياناها الجماعاتي في مؤسسات الدولة وأجهزتها البيروقراطية وتسخيرها لخدمة المصلحة الهوياتية؛ مما خلق تضاد في المصالح المؤسسية نتيجة لشخصنة السلطة من زاوية وسيطرة كل جماعة أو هوية على مؤسسات معينة من زاوية أخرى، وليس أدل على ذلك من اتفاق النخبة على تقاسم السلطة عبر لبنتها فكان منصب رئيس الدولة للكورد ومنصب رئيس الوزراء للشيعة ومنصب رئيس البرلمان للسنة وهي تقسيمة هوياتية لا تستند إلى أي نص دستوري وإنما تستند إلى روح العمل الهوياتي والمحاصصة الطائفية؛ وهو ما ينعكس سلبا على الجهاز البيروقراطي برمته ومن ثم ضعف فاعلية مؤسسات الدولة في أداء

وظيفتها المتعلقة بتحقيق الصالح العام نتيجة للتماهى بين العام والخاص والقانوني والسياسي وغلبة الثاني على الأول ومن ثم غياب القيود و المحددات المعرفية والأخلاقية نتيجة لانهيار نظام القيم المؤسسية وضعف المؤسسات بسبب شخصنة السلطة[٩٨]، وربما هيمنة حزب الدعوة الإسلامية على منصب رئيس الوزراء داخل التحالف الشيعي في وزارات ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤ وحتى وزارات ٢٠١٨، ٢٠٢١، ٢٠٢٢ فإن من تولى منصب رئيس الوزراء كان هو مرشح تسويه نتيجة لمحاولات حزب الدعوة عدم التنازل عن هذا المنصب لغيره من الأحزاب والقوى السياسية الشيعية وهو ما يدلل على شخصنة السلطة.

من زاوية أخرى فإن تقاطعات الوظيفة ودور النخبة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ لم يتوقف عند حدود الهيمنة على منصب رئيس الوزراء أو محاولة تغليب هوية على أخرى بل امتدت إلى محاولة الاستئثار بالسلطة وتصفية الخصوم السياسيين عبر أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية وهو ما يعني غلبة السياسي على القانوني، إذ إن النخبة السياسية في الحقيقة لم تكن تعي أو تدرك طبيعة دورها وعلاقاته مع الأدوار الأخرى وما يستلزمه ذلك الدور من واجبات فضلا عن عدم ادراكه لمتغيرات هذا الدور؛ بل سيطرت على مخيلتها النزعة الحزبية الضيقة تارةً والاستئثار بالسلطة عبر شخصنتها بالطائفة والمذهب والكتلة والحزب تارة أخرى، لذلك اتسمت النخبة بالانغلاق وهذا الانغلاق انتهى إلى أن تكون الأحزاب السياسية التي تنبثق منها هذه النخبة والتي تقودها هذه النخبة أحزابا جماعاتية هوياتية تنطوي على هوية مذهبية أو قومية أو دينية محددة ولم تتمكن على مدار ٢٢ عاما منذ ٢٠٠٣ وإلى حد الآن من أن تتحول إلى أحزاب جماهيرية ذات أسس وطنية؛ وربما هذا الانغلاق يفسر بعضاً من شخصنة السلطة ومحاولات الهيمنة عليها بوصفها مصدرا للقوة والنفوذ والثراء السريع وهو ما أثر على شرعيتها في الساحة السياسية؛ وما خروج الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١٩ على هذه الأحزاب وعلى إدارتها للسلطة إلا دليلا على عدم قدرتها على اكتساب الشرعية السياسية في نظر الجماهير؛ وهذا بسبب الاختلالات البنيوية في تشكيل الأحزاب وفي أدائها وأدوارها في إدارة السلطة وعدم رضا أي منها بالجلوس في مقاعد المعارضة وهذا يؤشر تطلع الأحزاب للسلطة بوصفها قاعدة ومصدر للقوة والنفوذ كما يؤشر بشكل لا يقبل الجدال أن النخبة لم تدرك أدوارها المنطقية في العملية السياسية لذلك ظلت الأحزاب ترى أن وجودها السياسي يقترن في البقاء في السلطة أو المشاركة فيها وربما تأخير تشكيل الحكومات منذ ٢٠٠٦ ولحد الآن نتيجة لاختلاف الرؤى حول تقاسم المناصب تحت مسمى المشاركة في حكومة وحدة وطنية يفسر ذلك، كما أن عدم قدرة أي حزب من تشكيل الحكومة على الرغم من فوزه بالانتخابات بالأغلبية يفسر بعضاً من هذا الاختلال البنيوي الذي يعتري الأحزاب؛ كما يفسر بعضاً من تقاطعات الأدوار تارة وتعارضها تارة أخرى؛ فمثلا بعد انتخابات ٢٠١٠ فازت القائمة العراقية التي يقودها أياد علاوي(علمانية مختلطة) بـ(٩١) مقعدا مقابل(٨٩) مقعداً

للتحالف الوطني (إسلامي شيعي) واستنادا للمنطق الانتخابي فإن من يفوز بالانتخابات يشكل الحكومة إلأ أن تفسير المحكمة الاتحادية لتعبير"" الكتلة النيابية الأكثر عددا"" الواردة في نص المادة(٧٦) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ جاء ليعصف بروح العملية الديمقراطية والانتخابات لاسيما أن قرار المحكمة الاتحادية جاء بعد أن قدم مجلس الوزراء الذي يرأسه نوري المالكي طلبا للمحكمة الاتحادية لتفسير النص الآنف الذكر[٩٩] مما يوحي بأن النظر للسلطة يتم من زاوية القوة والنفوذ وهو ما افرغ العملية الديمقراطية من جوهرها وافرغ الممارسة الانتخابية من روحها ومن ثم إستلاب إرادة الناخب؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم إدراك النخبة للوظيفة والدور لا سيما أن تفسير المحكمة الاتحادية للنص أنفاً جاء بأن المقصود هو الكتلة أو الكتل المتحدة والمتشكلة في البرلمان بعد الانتخابات وهذا التفسير جاء ليتوافق مع رؤية النخبة الماسكة للسلطة وهو ما يوحي بغلبة السياسي على القانوني[١٠٠]، فضلاً عن استغلال مؤسسات الدولة في تصفية الخصوم السياسيين مثل طارق الهاشمي (نائب رئيس الجمهورية) ورافع العيساوي (وزير المالية) حيث أصدر القضاء أوامراً بالقبض عليهم متهماً إياهم بالإرهاب؛ ومن ثم فإن عودة القضاء لتبرئة رافع العيساوي من التهم المنسوبة إليه يوحي بتقديم السياسي على القانوني ويوحي بأن النخبة غير مدركة لحقيقة أدورها.

وخلاصة ما تقدم أن هناك خللاً بنيوياً مركباً في إدارة الدولة ومؤسساتها نتيجة لعدم الرغبة في مأسسة السلطة ومأسسة بنيتها الإدارية إذ على الرغم مما يحتويه العراق من موارد طبيعية اقتصادية وبشرية إلا أن عدم إدارتها بشكل نزيه وقويم جعل العراق يقبع في أسفل قائمة المؤشرات الدولية فمثلا مؤشر التنافسية المستدامة العالمية جاء العراق محتلا المراتب الأخيرة من المؤشر وكما في الجدول رقم(١٦)

الجدول رقم(١٦) يوضح موقع العراق في مؤشر التنافسية المستدامة العالمية

المؤشر	رأس المال الطبيعي	كثافة الموارد	رأس المال الفكري	رأس المال الاجتماعي	الاستدامة الاقتصادية	كفاءة الحوكمة	مجموع الدول
المرتبة	١٦٢	١٧٩	١٢٦	١٤١	١٤٠	١٦٣	١٨٠
الدرجة	٢٩.٧	٢٧.٥	٢٩.٣	٣٧.٦	٣٦.٧	٣١.٦	

https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/the-index/natural-capital
https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/the-index/resource-intensity-index
https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/the-index/intellectual-capital
https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/the-index/social-capital
https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/the-index/economic-sustainability-index
https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/the-index/governance-capital

فضلاً عن أن العراق منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٢٠ كان يحتل الموقع بين ١٦٠ إلى ١٧٨ في مؤشر مدركات الفساد العالمي ولم يغادرها إلا في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ حيث شهد نزولا طفيفاً عن مستواه السابق في مدركات الفساد العالمي حين احتل المرتبة ١٥٧ من أصل ١٨٠ دولة كما في الجدول رقم(١٥) وهي أيضاً مرتبة مرتفعة في سلم الفساد، وهو ما يؤشر أن النخبة السياسية غير مدركة اطلاقاً لحقيقة وظيفتها والادوار المرتبطة بها.

ويعزز هذا الاستنتاج ما ورد في تقرير"Elite Quality Report 2025" ، الذي صنّف العراق ضمن فئة "النخب المتأخرة في الجودة محتلاً المرتبة ١٤٦ من أصل ١٥١ دولة، في كل من المؤشر العام لجودة النخب ومؤشري القوة والقيمة [١٠١]، ويعكس هذا التصنيف عجز النخبة العراقية عن القيام بدور فاعل في التنمية المستدامة، ونتيجة لذلك، أسهمت هذه النخب في إضعاف مؤسسات الدولة، وتعميق الانقسام الاجتماعي، وتعطيل مسارات الإصلاح البنيوي، ما يؤكد وجود فجوة حادة بين الدور المفترض للنخبة السياسية أن تؤديه وبين وظيفتها الواقعية في السياق العراقي.

الخاتمة

- كشفت التجربة التاريخية أن مسار عملية بناء الدولة(أي دولة) يتكون من أربعة مراحل هي تكوين الدولة (تسبق عملية بناء الدولة وهي تتكون من مرحلتين مرحلة بناء القوة العسكرية ومرحلة بناء الجهاز البيروقراطي) وبناء الأمة والمشاركة السياسية وإعادة التوزيع؛ وهذه المراحل الأربعة مراحل متعاقبة ويكمل بعضها الآخر، ويلحظ أن النخبة السياسية العراقية منذ نشأة الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى يومنا هذا (نهاية عام ٢٠٢٥) لم تغادر المرحلة الأولى بعد.

- على الرغم من اختلاف نوع وطبيعة النخبة السياسية العراقية بين عهود وحقب ثلاث إلاّ أنها جميعها لم تكن تدرك حقيقة وظيفتها الأساسية؛ باستثناء استدراك الملك فيصل الأول الذي عبر في مذكرته التي وجهها إلى الساسة العراقيين عن إدراكه لطبيعة الوظيفة الاساسية والأدوار التي تستلزمها لتحقيق أهدافها؛ إلاّ أن منيته كشفت عن إدراكه الشخصي لهذا الأمر ولم تكشف عن إدراك نخبته السياسية لهذا الأمر على الرغم من مكاشفته لهم، بدليل أن النخبة استمرت في تقاطعات الأدوار بل وحتى تصادمها وهو ما كشف عنه انقلاب بكر صدقي وزير الدفاع عام ١٩٣٦ والذي يعد فاتحة لعهد الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية من ناحية؛ وليكشف عن أزمة النظام السياسي وعن درجة عدم الاستقرار السياسي وعمق الفجوة بين السلطة والمجتمع؛ الأمر الذي انتهى بالانقلاب العسكري الذي قادة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨.

- كشفت تقاطعات الأدوار لجميع النخبة السياسية العراقية في العهود الثلاثة التي تناولها البحث أن هذه النخبة تشترك في عدم قدرتها على فهم وإدراك حقيقة وظيفتها وحقيقة الأدوار التي تستلزمها لتحقيق هذه الوظيفة؛ فضلا عن اشتراكها وسعيها الدؤوب في تعزيز قوتها وقدراتها في التسلط والتحكم؛ وهذا ما كشفت عنه محاولات النخبة في تسخير موارد وسلطات الدولة لتحقيق مكاسب شخصية ولتحقيق مراكز للقوة والنفوذ عبر تماسكها وعلاقاتها الشخصية البينية مع بعضها وعلاقات المصاهرة والقرابة وعلاقات الروابط المصلحية لديمومة قوتها ونفوذها وسطوتها بالدولة والمجتمع على حدٍ سواء، مما يعيد تعريف وظيفتها من التمثيل الوطني إلى تأمين الامتيازات الخاصة.
- تناوبت على حكم العراق منذ عام ١٩٢١ وحتى عقد الثمانينيات نخبة عسكرية، ومنذ الثمانينيات وحتى اليوم(نهاية ٢٠٢٥) حكمته نخبة مدنية، بيد أن كلتا النخبتين اشتركتا في ممارسة التسلط والتحكم والسيطرة سواء بشكل مباشر عبر السلطة أو عبر تموضعات القوة والنفوذ والشواهد على ذلك كثيرة ولا حصر لها وربما شخصنة السلطة على مختلف مراحل تاريخ العراق السياسي خير برهان على ذلك.

الهوامش والمصادر:

(1) John Higley , Elite Theory in Political Sociology, Citeseer, 2008, p.2.
(2) Johan Scott , Sociology : The Key Concepts, (New York, Routledge , 2006), P. 64.
(3) Johan Scott , op.cit., P. 65.
(4)John Higley , op.cit., p.4.
(5) Ibid., p.8.
(6) Luis Garrido Vergara, Elites, Political Elites and Social Change in Modern Societies, Revista de Sociologia, No. 28 (2013) , p. 35.

(٧) روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع ، ترجمة جريس خوري، ط١، ، بيروت ، دار النضال للطباعة والنشر، ١٩٩٠ ، ص٢١٣.

(8) John Higley , op.cit., p.١.

(٩) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، ط١، الكويت، شركة الربيعان، ١٩٨٧، ص٧٧.

(١٠) علي أسعد وطفة، في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية، الإصدار الأول، (أيار ٢٠١٥)، ص٢٢-٢٣.

(١١) إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، عمان، دار الشروق، ١٩٩٨، ص٤٦.

(12) John Higley , op. cit., p.١.
(13) John Higley , op. cit., p.١.
(14) Luis Garrido Vergara, Elites, op. cit., p. 35

(١٥) علي أسعد وطفة، مصدر سابق ، ص ٢٥-٢٦.

(١٦) إبراهيم براش، مصدر سابق ، ص ٤٦.

(١٧) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط٢، القاهرة ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٦، ١٧.

(١٨) علي أسعد وطفة، مصدر سابق، ص ٢٦.

(١٩) نصر محمد عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والاشكالات، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، ص٤.

(٢٠) علي أسعد وطفة، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٢١) علي أسعد وطفة، مصدر سابق ، ص ٢٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٣) علي أسعد وطفة، مصدر سابق، ص ٢٧-٣٠.

(٢٤) نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص ٤.

)25(Luis Garrido Vergara, Elites, op. cit., p. 35

(٢٦) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتـــاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، إيران، منشورات فرصاد، ٢٠٠٥، ص ٣٥٥.

(٢٧) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، ط ١،، دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ١٣٥.

(٢٨) فريق المزهر آل فرعون، الامام الشيخ محمد تقي الشيرازي يشكل الحكومة الإسلامية في العراق، د.م، مكتبة الامام المهدي، ١٩٨٢، ص٩٤-٩٥.

(29) Toby Dodge, Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and A history Denied, (New York, Columbia University Press, 2003), p.p. 83-84.

(٣٠) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١ : دراسة تحليلية نقدية مقارنة، ط ٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٧، ص ٧٤. وكذلك: عقيل الناصري، مصدر سابق، ص ١٣٧-١٣٨.

(٣١) عقيل الناصري، مصدر سابق، ص ١٣٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص١٣٨-١٤٠.

(٣٣) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، الموصل، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٣٠٢.

(٣٤) Johan Scott , Sociology : The Key Concepts, New York, Routledge, 2006), p.p. 64-65.

(35) Ayad Al Qazzaz , Power Elite in Iraq 1920-1958: A Study of The Cabinet, The Muslim World, Vol. 61, No. 4 ,(October, 1971), p. 278.

(٣٦) Michael Eppel, The Elite, The Effendiyya and The Growth of Nationalism and Pan-Arabism in Hashemite lraq 1921-1958, international Journal of Middle East Studies, Vol.30, No.2 and: Amatzia Baram, The Ruling Political Elite in Bathi Iraq, 1968- ,(May 1998), p. 236. 1986: The Changing Features of A Collective Profile, International Journal of Middle East Studies, Vol. 21, No. 4 ,(Nov., 1989), p.p. 450-451.

(٣٧) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجهورية، ص ٣٥٦.

(38) Ayad Al Qazzaz , op. cit., p. 281.

(39) Ayad Al Qazzaz , op. cit., p. 267.

(٤٠) عقيل الناصري، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٤١) دينا هاتف مكي، النخبة ودورها السياسي في الوطن العربي منذ الاستقلال: دراسة حالة العراق ومصـــر، أطروحـــة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(42) Johan Scott , Sociology : op. cit., p. 65.

(٤٣) دينا هاتف مكي، المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(44) Ayad Al Qazzaz , op. cit., p. 277.

(٤٥) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص ٣٥٩.

(٤٦) عبدالأله توفيق الفكيكي، البدايات الخاطئة: قراءة جديدة في تاريخ العراق السياسي الحديث، سوريا، دار المحجة البيضاء ، ٢٠١١، ص ٤٨٤-٤٨٧.

(٤٧) حنا بطاطو، مصدر سابق ، ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٤٨) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج١٠، بيروت، دار الكتب، ١٩٧٤، ص ٣١٥-٣٢٢. وكذلك : عقيل الناصري، مصدر سابق ، ص ١٤١-١٥٢.

(٤٩) فريق المزهر آل فرعون، مصدر سابق ، ص٩٤-٩٥.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل يُنظر: وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة: دراسة حالة العراق، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤ ص١٤٧-١٦٦.

(٥١) الفقرة (٥) مادة (٢٦) القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥.

(٥٢) الفقرة (٦) مادة (٢٦) المعدلة، قانون التعديل الثاني للقانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ رقم (٦٩) لسنة ١٩٤٣.

(٥٣) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص٢٠٢-٢٠٣.

(54) Ayad Al Qazzaz, op. cit., p. 267.

(55) Ayad Al Qazzaz , op. cit., p. 275.

(56) Myron Weiner, Political Integration and Political Development, in: Claude E. Welch (edi.), Political Modernization: A reader in Comparative Political Change (2nded.) ,(Duxbury Press, California, 1971). p.p.185-191.

(٥٧) مذكرة الملك فيصل إلى بعض الساسة العراقيين والمؤرخة في ١٥/آذار/١٩٣٢ ، في : عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١، ط ٦، بيروت، دار الكتب، ١٩٨٣، ص ٩-١٢.

(٥٨) مذكرة الملك فيصل، مصدر سابق، ص١٠.

(٥٩) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، بغداد، الذاكرة، ٢٠١٢، ص ٦٩.

(٦٠) جلال عبدالله معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد ١٤، العدد ٤،(١٩٨٦)، ص٦٠.

(٦١) مذكرة الملك فيصل، مصدر سابق، ص٩. ص١٢-١٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص١٢-١٣.

(٦٣) قارن مع صلاح سالم زرتوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٢، ص١٩٢-١٩٤.

(٦٤) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار: الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، ط ١، إيران، منشورات فرصاد، ٢٠٠٦، ص١٢٤-١٢٦.

(٦٥) المصدر نفسه ، ص٤٠٢-٤٠٣.

(٦٦) حنا بطاطو، التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، في: إسحاق نقاش و(آخرون)، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجيه في الاثنينات والطوائف والطبقات، ط١، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٦ ، ص ٢٦.

(67) Amatzia Baram, The Ruling Political Elite in Bathi Iraq, 1968-1986: The Changing Fetures of A Collective Profile, International Journal of Middle East Studies, Vol. 21, No. 4 ,(Nov., 1989).p.459.

(٦٨) فيبي مار، من هم قادة العراق الجدد، تقرير معد السلام الأمريكي، ٢٠٠٦، ص٣.

(69) Amatzia Baram, op. cit., p. 456.

وكذلك يُنظر: حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ١٢٤-١٢٦ وص ٣٢٠-٣٢٣ وص٤٠٢-٤٠٣.

(٧٠) فيبي مار، تأريخ العراق المعاصر: البعث في السلطة، ج٢، ط ١ ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٣-٢٦ . وكذلك Amatzia Baram, op.cit., p. 451-452

(٧١) لمزيد من التفاصيل يُنظر: حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص٣١٧-٣٢٥ وص ٣٩٧-٤٠٠. وفيبي مار، تأريخ العراق المعاصر: البعث في السلطة، ص ٢٦-٣١.

(٧٢) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مصدر سابق، ص ٣٩٩

(٧٣) لمزيد من التفاصيل ينظر هشام داود، المجتمع والسلطه في العراق المعاصر، في: إسحاق نقاش و(آخرون)، مصدر سابق، ص ١٧٩ – ١٨٢

(٧٤) لمزيد من التفاصيل يُ نظر: Amatzia Baram, op.cit., p.p. 451–460.

(75) Curtis Brown , Functionalism, in: William A. Darity Jr., (Editor in Chief), International Encyclopedia of the Social Sciences, (2nd edit), William A. Darity, Ethnic Conflict–Inequality, Gender, Volume 3, (U.S.A., Macmillan, 2008), p.232.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل يُنظر: وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص ٤٠ –٨١.

(٧٧) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١ ، ص ٣٣٠. ، مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط ١ ، منشورات الشريف الرضي، إيران، د. ت ، ص ٢٠٩ .

(٧٨) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ٣٥١–٣٥٢.

(٧٩) لمزيد من التفاصيل يُنظر: مجيد خدوري، مصدر سابق، ص١٧١–١٧٧.

(٨٠) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص٢٣٦–٢٣٨.

(٨١) محمد علي زيني، ، الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٦ ص٤

(٨٢) المصدر نفسه، ص٧–١٢.

(83) Curtis Brown , Functionalism, in: William A. Darity Jr., op.cit.,p. 232.

(84) Steven P. Dandaneau, Role-Taking, George Ritzer (Edit.), Blackwell encyclopedia of sociology, (U.S.A., Blackwell Publishing, 2007), p. 3956.

(85) Peter L. Callero, Role Theory, in: William A. Darity Jr., (Editor in Chief), International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edit, Rabin, Yitzhak–Sociology, Micro-, Volume 7, (U.S.A., Macmillan, 2008), 276. for more details see: George H. Mead, Taking The Role of The Others, in: Talcot Parsons(ed.), Theories of Society, (Free Press, New York, 1961).

*) وذلك

(٨٦) اللائحة التنظيمية الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة / مجلس الحكم العراقي، لائحة رقم ٦، الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٨ في ٢٠٠٣/٨/١٣

(*) بموجب تفسيرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ في عام ١٩٩١ والخاص بمنع الطيران العراقي من التحليق فوق خط ٣٢ شمالا وخط ٣٦ جنوبا وبسبب الضغوط الدولية اضطرت بغداد إلى الانسحاب من مناطق كردستان مما مهد لإعلان فيدرالية كردستان عام١٩٩٢. لمزيد من التفاصيل يُنظر:

U.N. , Security Council, S– RES– 688– 1991. http://www.fas.org

(87) Toby Dodge, State and society in Iraq ten years after regime change: the rise of a new authoritarianism, International Affiars , No: 89 , Issue: 2, 2013, p. 245.

(٨٨) لمزيد من التفاصيل يُنظر:

https://cabinet.iq/articlesBrowse.aspx?CatID=20#
https://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=12988
http://burathanews.com/arabic/news/1969
https://www.alalam.ir/news/1630769/%D8%A7

https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2014/09/10
https://www.dijlah.tv/index.php?page=article&id=215932
https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/0605202012
https://www.nasnews.com/view.php?cat=96522

(89) Toby Dodge and Renad Mansour, Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq, Middle East and North Africa Programme, (June 2021), p.p. 12.

(90) B. Guy Peters, Tero Erkkild, and Patrick von Maravi, Public Administration Research Strategies, Concepts, and Methods, Routlecige, (New York, 2016), p.p.9-12.

(91) Toby Dodge and Renad Mansour, op.cit., p.p. 3, 16-17.

(92) Siân Herbert, Who are the Elite Groups in Iraq and How do they Exercise Power, Knowledge, evidence and learning for development, 30 June 2018, P. 5.

(٩٣) Toby Dodge and Renad Mansour, op.cit., p.p. 16-17.

(94) Toby Dodge and Renad Mansour, op.cit., p. 14.

(95) Ibid., p. 15.

(٩٦) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص ٣٦١.

(97) Curtis Brown, op.cit., p.232.

(٩٨) لمزيد من التفاصيل يُنظر: وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص ٣٠٩-٣٢٠.

(٩٩) قرار المحكمة الاتحادية العليا، ٢٥، اتحادية، ٢٠١٠.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(101) Tomas Casas i Klett, Elite Quality Report, EQx 2025, Sustainable the Foundation for Value Creation, St.Gallen, Switzerland,2025, p71.